63

2020

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المراقب الاقتصادي عدد 63/ 2020
Economic Monitor Issue 63/2020

هيئة التحرير:

د. فضل النقيب
رجا الخالدي
د. نعمان كنفاني

فريق البحث والمراجعة:

إسلام ربيع
حبيبب حن
إيمان سعادة
د. رابح مرار
مسيف جميل

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:
إسلام ربيع - منسق عام (ماس)
أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية
د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2020
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي. http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف: +972-2-2415251
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني :info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق راس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: +972-2-2946946
فاكس: +972-2-2946947
الموقع الالكتروني: www.pcma.ps
بريد الكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

أذار، 2021

المحتويـــــات:

الربع الثالث 2020 في سطور 1

- الاقتصاد الحقيقي 2
- سوق العمل 9
- المالية العامة 13
- صندوق العدد: توصيات البنك الدولي حول وضع المقاصة ودورها في مالية السلطة الفلسطينية 15
- القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي 16
- التنمية الاجتماعية 22
- إصدارات حديثة 25

1. الدخل الأساسي المؤقت 25
2. أثار جائحة كوفيد-19 على المنطقة العربية 26

- مفاهيم وتعاريف اقتصادية: 27

منهجية التجارب العشوائية المتحكم بها (Randomized Controlled Trials) 27

- ملخص لأهم التطورات الاقتصادية في الربع الثالث من العام 2020 29
- جدول بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2015-2020 31

الربع الثالث 2020 في سطور

- **الناتج المحلي الإجمالي:** شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2020 بالأسعار الثابتة (2015 سنة الاساس) نمواً بمعدل 11.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 3,506.2 مليون دولار، وجاء هذا نتيجة نمو بمعدل 13.9% في الضفة الغربية، وبمعدل 2.9% في قطاع غزة، وهو ما انعكس في زيادة حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 11.1% (13.2% في الضفة الغربية، و2.2% في قطاع غزة) لتصل إلى 726.2 دولار (1,047.3 دولار في الضفة الغربية، و294.1 دولار في قطاع غزة).
- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدل البطالة في فلسطين بنحو 1.8 نقطة مئوية بين الربعين الثاني والثالث 2020 ووصل إلى 28.3% (18.5% في الضفة و48.6% في القطاع). بلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 137.1 شيكل، موزعاً بين 121.1 للعاملين في الضفة، 59.4 للعاملين في القطاع و254.2 للعاملين في اسرائيل والمستعمرات. كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 26.2% (23.3% بين الإناث، 26.7% بين الذكور).
- **المالية العامة:** انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 47% في الربع الثالث 2020 مقارنة بالربع السابق ليصل الى 1.3 مليار شيكل، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى عدم استلام الحكومة الفلسطينية لإيرادات المقاصة في هذا الربع، وإلى انخفاض المنح والمساعدات الخارجية بشكل ملحوظ وبنسبة 50%، بالمقابل ارتفعت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 60%، خلال نفس الفترة. من جهة أخرى، شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة 65% لتبلغ حوالي 2.6 مليار شيكل (أساس نقدي). وصلت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع إلى 1.5 مليار شيكل، كما ارتفع الدين العام الحكومي بنحو 12% مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 11.9 مليار شيكل.
- **القطاع المصرفي:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الثالث 2020 بنحو 3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 9.9 مليار دولار، 21% منها للقطاع العام. كما نمت الودائع بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 15.3 مليار دولار. قد بلغت أرباح المصارف في هذا الربع 30.7 مليون دولار، مرتفعةً بثلاث مرات عن قيمتها في الربع السابق.
- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.3 مليار دولار نهاية الربع الثالث 2020 منخفضةً بما نسبته 5% مقارنة مع الربع السابق. أغلق مؤشر القدس عند حاجز 438.1 نقطة بانخفاض قدره 7% مقارنة مع الربع السابق.
- **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث 2020 تضخماً سالباً (انخفاض في الأسعار) بمعدل 0.2% مقارنة بالربع السابق. بالتالي فأنّ القوة الشرائية تحسنت بنفس المعدل بين الربعين لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بالشيكل. أمّا الذين يتلقون دخلهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإنّ قوتهم الشرائية انخفضت بنحو 2.5% نتيجة انخفاض معدل صرف الدولار مقابل الشيكل. نظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها على عملة الدولار تقريباً.

ملاحظة: غالباً ما نقوم بتقريب النسب في المراقب إلى أقرب عدد صحيح، باستثناء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدّلات الفائدة.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
MAS
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1- الاقتصاد الحقيقي

سجل النشاط الاقتصادي في الربع الثالث من العام 2020 تحسناً مقارنة بالربع السابق، بفضل تخفيف إجراءات الإغلاق الخاصة بانتشار وباء كورونا. سمح هذا التخفيف بزيادة بعض الأنشطة الاقتصادية وخصوصاً في قطاع الإنشاءات، كما سمح بزيادة عدد العمال الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي، وفي المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية. من ناحية أخرى، دللت ظروف الوباء وما صاحبه من إغلاقات على أهمية تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، خصوصاً الإنترنت، في تخفيف آثار الإغلاق السلبية عن طريق ممارسة النشاط الإنتاجي أو الخدماتي عن بعد. سنتعرض في هذا العدد إلى تفاصيل نشاط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الربع الثالث من العام الماضي، كما سنفرد جزءاً خاصاً لوضع تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في فلسطين، وما تتطلبه من اهتمام وتطوير.

1-1 الإنتاج والإنفاق[1]

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لأنواع السلع والخدمات كافة، المُنتَجة محلياً، ارتفاعاً في الربع الثالث من العام 2020 بنحو 11.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 3,506.2 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة للعام 2015)، حسب الإحصاءات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (انظر الشكل 1-1). حصل الارتفاع نتيجة نمو بمعدل 13.9% في الضفة الغربية، و2.9% في قطاع غزة، بين الربعين المتلاحقين. على الرغم من هذا التحسن الملحوظ مقارنة بالقيمة المتدنية في الربع الثاني من العام 2020، فإن الناتج المحلي الإجمالي كان أقل بنحو 10.8% من قيمته في الربع المناظر من العام 2019 (أقل بنحو 10.2% في الضفة الغربية، ونحو 13.4% في قطاع غزة)، مع أن النشاط الاقتصادي في العام 2019 كان في حالة من الركود والتراجع بسبب الأزمة المالية التي عانت منها السلطة الفلسطينية في ذلك العام.

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين حسب الربع للأعوام 2018-2020 بالأسعار الثابتة (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

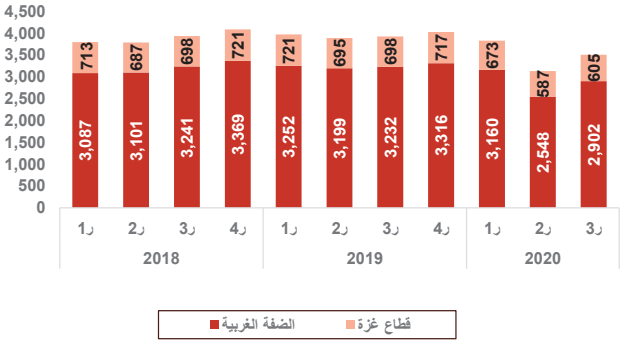

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020. رام الله، فلسطين.

تشير النتائج الإحصائية إلى أن التحسن في النشاط الاقتصادي المحلي في الربع الثالث من العام 2020، بعد تخفيف تدابير احتواء جائحة فيروس كوفيد-19 لم يكن كافياً لإعادة الناتج المحلي إلى مستواه السابق. كما أنّ التدابير المالية التي اتبعتها السلطة الوطنية الفلسطينية لمواجهة أزمة المقاصة الأخيرة، مثل صرف نصف رواتب موظفي القطاع العام طوال ستة أشهر، كانت لها آثار سلبية على الإنتاج المحلي والطلب الإجمالي المحلي، في الوقت الذي كانا فيه بأمسّ الحاجة إلى محفزات تسهل التعافي، في ضوء عدم وجود يقين بإمكانية تواصل النمو في الربع الرابع بوتيرة الربع الثالث نفسها، خصوصاً مع وجود توقعات بإعادة فرض إغلاقات جديدة لاحتواء الجائحة في الربع الأخير من العام، خاصة في قطاع غزة.

أدى انتشار فيروس كوفيد-19، والإغلاق الكامل في الضفة الغربية بغرض احتواء الجائحة ابتداء من آذار 2020، إلى تأثير سلبي شديد على النشاط الاقتصادي، انعكس على شكل انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18.2% في الربع الثاني 2020، نتج عنه انتكاس حادّ في الطلب والإنتاج، خاصة استهلاك الأسر (18.6%) وإجمالي الاستثمار (29.2%) (انظر الشكل 1-2). أما بالنسبة إلى التجارة الخارجية، فكانت مساهمتها إيجابية خلال الربع الثاني المذكور، بسبب انخفاض قيمة الواردات (18.6% أو 344.1 مليون دولار) بشكل أكبر بكثير من انخفاض قيمة الصادرات (2.4% أو 12.8 مليون دولار).

أدت العوامل الآتية في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع السابق، إلى زيادة استهلاك الأسر المعيشية بنسبة 8.2%، وإلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 18.5% (انظر الشكل 1-2):

- التخفيف الواسع لتدابير احتواء فيروس كوفيد-19 منذ نهاية أيار 2020.
- ارتفاع عدد العاملين في إسرائيل من 99,000 عامل في الربع الثاني من العام 2020 إلى 132,400 في الربع الثالث من العام نفسه بسبب تخفيف قيود الحركة؛ ما رفع صافي تعويضات العاملين في إسرائيل في الربع الثالث من العام 2020 بنسبة 58.5% (إلى 653 مليون دولار) مقارنة بالربع السابق.[2]
- زيادة صافي التحويلات الجارية إلى القطاعات غير الحكومية في الربع الثالث من العام 2020 بنسبة 22.8% (إلى 426 مليون دولار) بالمقارنة مع الربع الثاني.

شكل 1-2: الإنفاق الربعي على الناتج المحلي الإجمالي للعامين 2019-2020 بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)

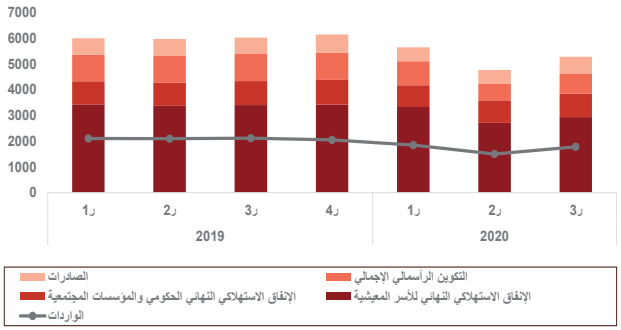

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020. رام الله، فلسطين.

على الرغم من أزمة السلطة الوطنية الفلسطينية المالية، فإن الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي أيضاً ارتفع بنسبة 6.3% في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع السابق. في المقابل، شهد الربع الثالث من العام 2020 ارتفاعاً في عجز الميزان التجاري بنسبة 15.9% بسبب الارتفاع الأكبر في الواردات (280.8 مليون دولار) مقارنة بالصادرات (125.8 مليون دولار). كانت المحصلة النهائية ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11.8% في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع السابق. تظهر المقارنة بالربع المناظر من العام 2019 تراجعاً في جميع مؤشرات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء العجز في الميزان التجاري الذي انخفض بسبب تراجع الواردات وارتفاع الصادرات.

1- معظم الإحصاءات الواردة في هذا القسم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، خصوصاً إحصاءات الحسابات القومية الربعية. تتم الإشارة للمصادر الأخرى حيثما تستخدم.

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة. الربع الثاني والثالث 2020. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الثاني والربع الثالث 2020.

يبدو أن ما جرى من تعافٍ في الربع الثالث ارتكز بشكل أساسي على تخفيف الإغلاقات عن النشاطات الاقتصادية الأساسية، إذ تبدو الإحصاءات الخاصة بتسجيل السيارات الجديدة مغايرة، وتوحي باستمرار التوجه نحو الادخار الوقائي بسبب تراجع الدخل المتاح، واستمرار حالة عدم اليقين الناجمة عن عدم توفر حلّ جذري للأزمة، إذ إنّه لا يُتوقع توفُّر لقاح فيروس كورونا في فلسطين بشكل واسع قبل منتصف العام 2021. تشير بيانات وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية إلى أن تسجيل السيارات الجديدة استمر في التراجع خلال الربع الثالث من العام 2020 حتى وصل إلى نحو 39% من العدد المسجل في الربع المناظر من العام 2019 تقريباً (انظر الشكل 1-3). ليس هناك ما يشير إلى احتمال توقف هذا التراجع، بسبب قرار وزارة النقل والمواصلات منع استيراد السيارات المستعملة من الخارج، ابتداء من شهر تشرين الأول لمنع التلاعب بأسعار السيارات في الضفة الغربية، وحماية معارض السيارات من الانهيار.[3]

شكل 1-3: بيانات تسجيل السيارات الربعية، 2019-2020

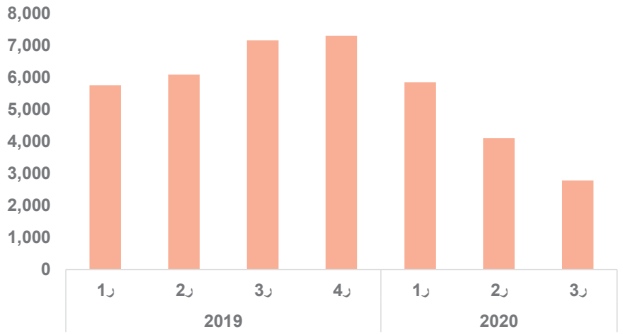

المصدر: وزارة النقل والمواصلات، 2021. بيانات تسجيل السيارات الشهرية، 2019-2020. رام الله، فلسطين.

حصّة الفرد من الناتج المحلي

أدّى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع السابق الذي سجل فيه تراجعاً ملحوظاً، مع الزيادة في عدد السكان، إلى زيادة حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 11.1% (13.2% في الضفة الغربية، و2.2% في قطاع غزة) لتصل إلى 726.2 دولار (2015 سنة الأساس). في الوقت نفسه، نرى أن حصّة الفرد من الناتج المحلي لهذا الربع كانت أقل بنحو 13.1% مقارنة بما كانت عليه قبل سنة (12.4% في الضفة الغربية، و15.8% في قطاع غزة). تجدر الإشارة هنا إلى أن حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما زالت أقل بكثير من المتوسط الربعي للأعوام الأربعة الماضية (859.3 دولار)، ما يشير إلى أهمية التراجع الذي عانى منه النشاط الاقتصادي خلال هذه السنة المتأزمة.

مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال[4]

يشير مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال إلى أن النشاط الاقتصادي بلغ أدنى مستوياته في نيسان، ثم بدأ التحسن ابتداء من أيار فصاعداً بالتزامن مع التخفيف التدريجي لإجراءات الإغلاق، ولكن قيمة المؤشر لم تزل في الربع الثالث أقل من القيمة في الفترة المناظرة من العام 2019، وأقل أيضاً من قيمته قبل الجائحة في بداية العام 2020، بعد انخفاضه الحادّ في الربع الثاني 2020 (انظر الشكل 1-4).

شكل 1-4: مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال الشهري للأعوام 2019-2020

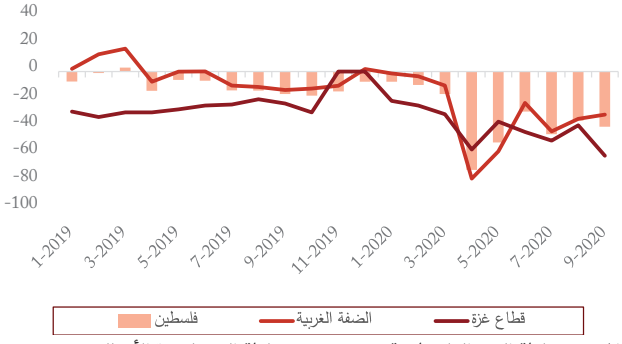

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2020. مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، 2019-2020. رام الله، فلسطين.

2-1 القطاعات الإنتاجية[5]

ارتفعت القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة والانشاءات) في الربع الثالث من العام 2020 بنسبة 8.4% عن الربع السابق، وكانت أقل بنسبة 17.9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019 لتصل إلى 830.5 مليون دولار (2015 سنة الأساس). على الرغم من ارتفاع القيمة المضافة لهذه القطاعات، فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 24.4% في الربع الثاني من العام 2020 إلى 23.7% في الربع الثالث من العام نفسه.

قطاع الزراعة

على الرغم من أن قطاع الزراعة يعتبر من بين الأقل تضرراً من إغلاقات وإجراءات مكافحة الجائحة، فإن انخفاض القيمة المضافة لنشاط الزراعة والحراجة وصيد السمك استمر في الربع الثالث من العام 2020 (بنسبة 2.3%، بعد أن تراجع بنسبة 13.2% في الربع الثاني من العام 2020 مقارنة بالربع الأول 2020) وبنحو 13.1% مقارنة بالربع المناظر في العام 2019. بلغت نسبة مساهمة الأنشطة الزراعية نحو 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام 2020، أو ما يعادل 236.5 مليون دولار أمريكي (انظر الشكل 1-5).

شكل 1-5: شكل القيمة المضافة بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) ومساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي الربعي، 2019-2020

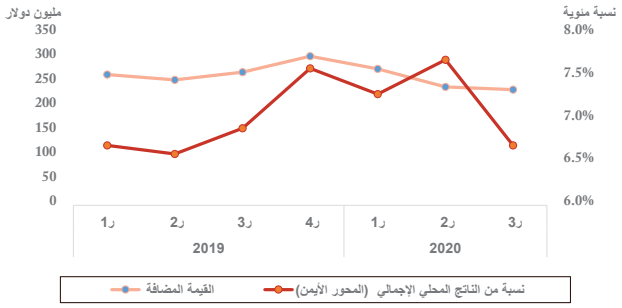

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020. رام الله، فلسطين.

3 https://www.aliqtisadi.ps/article/77412/

4 يتم احتساب المؤشر بالاعتماد على استطلاع آراء عينة ممثلة من مدراء المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حول المستويات الحالية للتشغيل والإنتاج والمبيعات، وتوقعات تغيّرها للأشهر القادمة. يعطي المؤشر لمحة عن الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني خلال ذلك الشهر، والتوقعات الخاصة به في الأشهر القادمة.
تبلغ القيمة القصوى للمؤشر موجب 100، فيما تبلغ القيمة الدنيا سالب 100. وفي حال كانت قيمة المؤشر موجبة، فإن الأوضاع الاقتصادية جيدة، ويدل ازدياد المؤشر على تحسّن الوضع الاقتصادي العام. وبالعكس، تدلل القيم السالبة على أن الأوضاع الاقتصادية سيئة، وتزداد سوءاً كلما اقتربت من سالب 100. يدلل اقتراب قيمة المؤشر من الصفر على أن الأوضاع على حالها، وأنها ليست بصدد التغير في المستقبل القريب.

5 مصدر الأرقام في هذا الجزء: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020. رام الله، فلسطين.

قطاع الصناعة

بينما كانت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الربع الثالث من العام 2020 أقل بنسبة 11.0% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019، فقد أظهر القطاع بوادر تعافٍ نسبية تمثلت بالارتفاع بنسبة 12.2% مقارنة بالربع السابق (انظر الجدول 1-1)، محافظاً على حصته من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالربع السابق والمناظر من العام 2019.

جدول 1-1: مقارنة ربعية للقيمة المضافة من القطاعات الصناعية (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	ر3 2019	ر2 2020	ر3 2020	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
التعدين واستغلال المحاجر	17.4	10.9	11.9	%9.2	%31.6-
الصناعات التحويلية	445.9	351.0	398.5	%13.5	%10.6-
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	39.4	33.9	33.9	%0.0	%14.0-
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	14.6	14.6	0.16	%09.6	%9.6
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	517.3	410.4	460.3	%12.2	%11.0-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020، رام الله، فلسطين.

ارتفع الرقم القياسي الكلي لكميات الإنتاج الصناعي، أيضاً، بمقدار 1.36% خلال تموز من العام 2020 مقارنة بالشهر الذي سبقه، واستمر الارتفاع في آب (6.27%) وأيلول (7.93%) ليصل إلى 110.11 نقطة. يعكس هذا التغير طبيعة القطاع الصناعي الذي قد يتمكن من تعويض الخسائر الناجمة عن فترة الإغلاق من خلال زيادة الإنتاج، في حال توفر الطلب والقدرة الإنتاجية. هذه ميزة غير متوفرة في القطاعات الأخرى باستثناء قطاع البناء والإنشاءات (انظر الشكل 1-6).

شكل 1-6: الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي الشهري، 2020

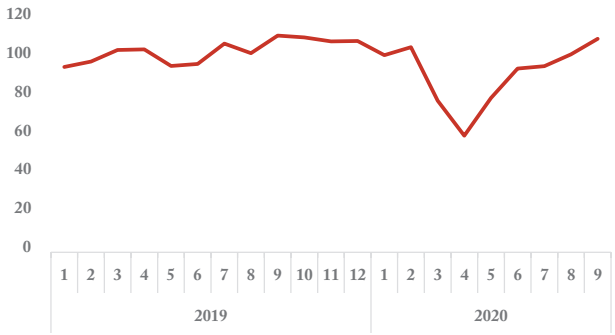

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مسوح الأرقام القياسية، 2010-2020.

*ملاحظة: تم تنقيح بيانات مؤشر الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي لأشهر العام 2020، بناءً على تحديث مثبطّات قيم الإنتاج الصناعي بالاستناد الى مؤشر أسعار المنتج؛ حيث تتمّ عمليتيْ التثبيط والتوزين معاً على مستويات أكثر تفصيلية، وكذلك استخدام معادلة لاسبير المعدلة في احتساب الرقم القياسي الصناعي (الأساس المتحرك عوضاً عن استخدام الأساس الثابت)، وذلك انسجاماً مع أحدث التوصيات الدولية في هذا المجال.

قطاع الإنشاءات

كان قطاع الإنشاءات من أكثر القطاعات الإنتاجية انتعاشاً في الربع الثالث من العام 2020، حيث ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 17.5% مقارنة بالربع السابق، لكنها كانت أقل بنسبة 40% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019. ارتفعت مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي نهاية الربع الثالث من العام 2020 إلى نحو 3.8% مقارنة بـ 3.6% في الربع الثاني، ومع ذلك لا تزال عند مستوى 5.7% أقل من الربع الثالث من العام 2019. تعكس هذه التغيرات الكبيرة حساسية القطاع العالية لحركة الاقتصاد المحلي وبيئة الاستثمار.

تشير التقديرات الأولية إلى انتعاش كبير بنسبة 62.2% في تراخيص البناء الصادرة في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع السابق، بينما كانت ما تزال اقل بنسبة 10.5% مقارنة بالربع المناظر 2019. بلغ عدد رخص الأبنية الصادرة للمباني السكنية وغير السكنية 1,974 رخصة خلال الربع الثالث من العام 2020، منها 1,353 رخصة أبنية جديدة. أما عدد الوحدات السكنية الجديدة فسجلت كذلك تعافياً بنسبة 64% خلال الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع السابق، بينما سجلت مستوى أقل بنسبة 12% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019 (انظر الشكل 1-7).[6] بلغ عدد الوحدات السكنية المرخصة 3,614 وحدة سكنية في الربع الثالث 2020، مجموع مساحتها 596 ألف متر مربع.

شكل 1-7: رخص الأبنية الصادرة في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الإنشاءات (سنة الأساس 2015) من الربع الأول 2018 إلى الربع الثالث 2020

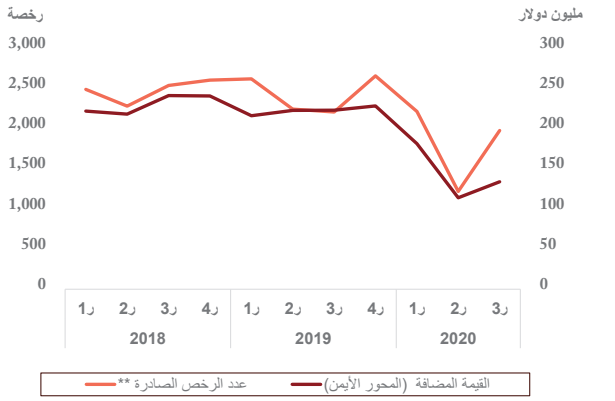

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، إحصاءات رخص الأبنية، وإحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020. رام الله، فلسطين.

3-1 القطاعات التجارية والمالية والخدماتية

يشير الجدول 1-2 إلى الأنشطة الاقتصادية المكونة للقطاعات التجارية والمالية والخدماتية في الاقتصاد الفلسطيني، وقد شهدت القيمة المضافة الكلية لهذه القطاعات ارتفاعاً في الربع الثالث من العام 2020 بنسبة 11.0% مقارنة بالربع الثاني 2020، لكنها كانت أقل بنحو 9.3% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019 لتصل إلى 2,119.9 مليون دولار (2015 سنة الأساس). يتضح من الجدول 1-2 أنّ الارتفاع في القيمة المضافة لهذه الأنشطة مقارنة بالربع السابق نتج عن انتعاش في نشاط جميع القطاعات الفرعية، باستثناء الخدمات الإدارية والخدمات المساندة التي انخفضت بـ 9.7%. على الرغم من ارتفاع القيمة المضافة في القطاعات الخدماتية، فإن مساهمتها في

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، إحصاءات رخص الأبنية.

جدول 1-2: مقارنة ربعية للقيمة المضافة للقطاعات الخدماتية (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	ر3 2019	ر2 2020	ر3 2020	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	838.1	600.7	725.3	%20.7	%13.5-
النقل والتخزين	62.2	51.6	59.5	%15.3	%4.3-
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	156.8	163.5	165	%0.9	%5.2
المعلومات والاتصالات	120.6	111	118	%6.3	%2.2-
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	57.8	27.2	28	%2.9	%51.6-
الأنشطة العقارية والايجارية	177.4	100.7	115.9	%15.1	%34.7-
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	48	30.3	34.5	%13.9	%28.1-
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	26.8	23.7	21.4	%9.7-	%20.1-
التعليم	230.8	226.5	235	%3.8	%1.8
الصحة والعمل الاجتماعي	133.9	141.9	153.9	%8.5	%14.9
الفنون والترفيه والتسلية وأنشطة الخدمات الأخرى	91.6	42.6	54.3	%27.5	%40.7-
الإدارة العامة والدفاع	393.7	390.1	409.1	%4.9	%3.9
الخدمات المنزلية	2.0	2.0	2.0	%0.0	%0.0
القطاعات الخدماتية	2,337.7	1,909.8	2,119.9	%11.0	%9.3-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020. رام الله، فلسطين.

الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 60.9% في الربع الثاني من العام 2020 إلى 60.5% في الربع الثالث من العام 2020. يعود ذلك إلى ارتفاع مساهمة الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات من 14.6% إلى 15.9% خلال الفترة نفسها.

1-4 الأسعار[7]

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو متوسط أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط استهلاك العائلة المتوسطة في بلد ما. يطلق على مجموعة السلع والخدمات المختارة هذه اسم "سلّة الاستهلاك". معدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. وهو يعبر عن التغير في القوّة الشرائية للدخل.

الرقم القياسي للأسعار

يبين الشكل أدناه منحنيين: يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيسر) بين الربع الأول من العام 2017 والربع الثالث من العام 2020، بينما يقيس المنحنى الثاني (على المحور الأيمن) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة بالربع السابق، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

يظهر المسار التضخمي خلال العام 2020 ما سببته الجائحة الحادة من تراجع في الطلب العام وما أحدثته من صدمة تضخمية سالبة (deflationary shock)، حيث وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث من العام 2020 إلى 100.13 مقارنة بـ 100.33 في الربع الثاني، أي أنّ معدل التضخم في الربع الثالث من العام 2020 كان سالباً، لكنه ارتفع من -1.2% في الربع الثاني من العام 2020 إلى -0.2 في الربع الثالث من العام 2020. كما انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2019 بنسبة 2.0% (انظر الشكل 1-8).

شكل 1-8: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك معدّل التضخم (سنة الأساس 2018)

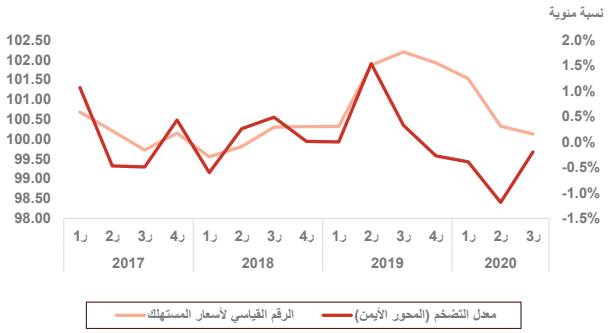

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مسوح الأرقام القياسية، 2010-2020.

أسعار الصرف والقوة الشرائية

تعرّف القوة الشرائية على أنها القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من قدرة شرائية، تعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة. هذا يعني أنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل – معدل التضخم.

القوة الشرائية للشيكل: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو في الوقت نفسه مقياس لتطوّر القوة الشرائية للأفراد كافة الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل، وينفقون دخلهم كاملاً بهذه العملة، أي أنّ تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال الفترة نفسها. تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الثالث من العام 2020 بنحو 0.2% و2.0% مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب. هذا يعني تحسن القوة الشرائية بعملة الشيكل بالمقدار نفسه. علماً أن تطور القوة الشرائية لعملة الشيكل يتناسب سلباً مع معدل التغير في أسعار المستهلك خلال الفترة نفسها.

القوة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الثالث من العام 2020 انخفاض قيمة الدولار مقابل الشيكل بنحو 2.7%، و3.12% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد

7- مصدر الأرقام في هذا الجزء: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مسوح الأرقام القياسية، 2010-2020.

الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون مصروفاتهم كاملة بالشيكل[8] انخفضت خلال هذا الربع بنسبة 2.5% تقريباً، وبنسبة 1.1%، خلال فترة المقارنة نفسها.[9] ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها الحاصلة على عملة الدولار، تقريباً (انظر الشكل 1-9). يذكر أن نحو 7% من العاملين بأجر يتلقون رواتبهم وأجورهم بعملة الدولار (4.5%) أو الدينار (2.5%)، وترتفع هذه النسبة إلى 61.8% في المنظمات الأهلية.[10]

شكل 1-9: تطور القوة الشرائية بالعملات المختلفة خلال الربع الثالث 2020 (نسبة مئوية)

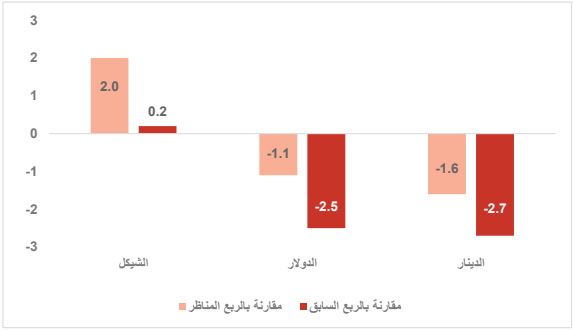

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

1-5 البنية التحتية الاقتصادية: المعلومات والاتصالات

تضاعفت أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مدى العقدين الماضيين، وأمسى جزءاً أساسياً من الحياة اليومية للأفراد، وأداة أساسية في مختلف العمليات التشغيلية للشركات، وعنصراً مفصلياً في البنية التحتية الاقتصادية الضرورية. كما لاحظنا مؤخراً، تضاعفت أهمية هذا القطاع محلياً وعالمياً بسبب الواقع الجديد الذي فرضته الجائحة، ممثلاً بضرورة وجود بنية تحتية رقمية لربط المجتمع مع بعضه البعض، وضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية في العديد من القطاعات، وبشكل خاص قطاع التعليم. من هذا المنطلق، وبسبب الأهمية البالغة للقطاع المذكور، يركز هذا القسم من العدد الربعي للمراقب على مؤشرات النفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، وتطورها خلال العقد الماضي، ومقارنتها بالمؤشرات العالمية والإقليمية المشابهة، للوقوف على مدى كفاءة البنية التحتية الأساسية للإنترنت والاتصالات في فلسطين.

ترتبط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أو بآخر بجميع الأنشطة الاقتصادية، ويُساعد توفر البنية التحتية الملائمة والتقنيات الرقمية الشاملة على توفير البيئة المناسبة لإنشاء نماذج شركات وصناعات جديدة على غرار الثورة الصناعية الرابعة (Industry 4.0)، كما تساعد في تغيير طرق عمل النشاطات الاقتصادية القائمة، وتخفيض التكاليف الخاصة بالمعاملات التجارية، وزيادة القدرة التنافسية وتحسين فرص الاستثمار وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية، وتوفير وظائف جديدة.[11]

يمكن لبنية تحتية رقمية مناسبة في فلسطين أن تُدخل - على الرغم من المعيقات والمحددات الكثيرة التي يفرضها الاحتلال - حراك جديد إلى الاقتصاد الفلسطيني من خلال تحسين الربط بين شقي الوطن المفصولين جغرافيا، وحتى بين مناطق الضفة الغربية التي تنتشر فيها البؤر والكتل والشبكات الاستعمارية الاستيطانية، وكذلك دمج فلسطين رقمياً مع الدول المجاورة وباقي العالم، وإطلاق العنان لفرص اقتصادية جديدة. ما زالت فلسطين، على الرغم من هذه الرؤية المتفائلة،[12] تحتل المرتبة 123 عالمياً في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرتبة 136 من ناحية رخص خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا يزال هناك حيز كبير لتطوير البنية التحتية الرقمية بهدف دعم التنمية الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد المعرفة.[13]

يعتبر الاحتلال من العقبات الرئيسية التي ساهمت في تراجع مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال سيطرته على البُنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، الذي حدّ من قدرة الفلسطينيين على تطوير شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بهم.[14] فعلى سبيل المثال، فلسطين كانت من أواخر الدول في الشرق الأوسط من حيث الحصول على شبكة الجيل الثالث من خدمات النطاق العريض المتنقل (3G)، بسبب ذرائع الاحتلال الأمنية التي حالت دون توفر هذه الخدمة حتى 2018، وفي الضفة الغربية فقط. في المقابل، بدأت الشركات الإسرائيلية توفير شبكة الجيل الخامس من خدمات النطاق العريض المتنقل (5G) في أيلول 2020.[15] كما أن الاحتلال يضع العديد من المعيقات أمام حصول الشركات الفلسطينية على ترددات كافية لتشغيل شبكات الاتصالات والإنترنت واستيراد المعدات الضرورية واللازمة لتطويرها. هذا يجعل المنافسة مع الشركات الإسرائيلية التي تعمل في السوق الفلسطينية بشكل غير قانوني صعبة، ليس فقط على مستوى السعر، وإنما أيضاً نوعية الخدمة المقدمة أيضاً.[16]

على الرغم من تضاعف القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العام 2019 بمقدار يفوق ثلاثة أضعاف قيمتها في العام 1999، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال متواضعة وتتراوح عند نحو 3% فقط.[17] على مستوى المنشآت فإن القطاع المذكور يشكل أقل من 1% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين، ويشغل 2% تقريباً من إجمالي العاملين في المنشآت العامة والأهلية والخاصة.[18] من منطلق استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الأفراد والأسر، يلاحظ أن العقد الماضي شهد نمواً كبيراً في استخدام الإنترنت والهواتف المتنقلة والحواسيب (انظر الشكل 1-10 والجدول 1-3)، أسوة بالتغيرات التي شهدها العالم. كما أظهر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017 استخدام أدوات تكنولوجية جديدة

8- يتم تسعير الغالبية العظمى من السلع والخدمات الاستهلاكية في السوق الفلسطينية بالشيكل الإسرائيلي (العملة الأكثر تداولاً)، بينما الاستثمارات، مثل الأسهم والأراضي والعقارات وغيرها تكون غالباً بالدينار أو الدولار. والأغلب أن مثل هذه السلوكيات ناتجة عن التباين العالي في سعر صرف الشيكل مقابل العملات الأخرى، ما يضيف مخاطر الاستثمار بعملة الشيكل، إلى جانب التضخم الكبير الذي حصل في دولة الاحتلال في ثمانينيات القرن الماضي وتسعيناته.

9- التغيير في القوة الشرائية = التغيير في سعر الصرف – معدل التضخم.

10- المصدر: مسح أجراه مركز الإحصاء الفلسطيني لصالح معهد ماس.

11- http://documents1.worldbank.org/curated/en/844141590600764047/pdf/Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.pdf و الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد 2020، نفاذ الأسر الفلسطينية لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2007، 2017. رام الله- فلسطين.

12- https://al-shabaka.org/briefs/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/

13- http://documents1.worldbank.org/curated/en/844141590600764047/pdf/Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.pdf and https://www.itu.int/myitu/-/media/Publications/2020-Publications/ICT-Price-Trends-2019.pdf/

14- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، 2019. اتصال متقطع: السيطرة الإسرائيلية على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية وتأثيرها على الحقوق الرقمية./

15- https://www.jpost.com/jpost-tech/5g-network-officially-launches-across-israel-643855

16- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد 2020،** نفاذ الأسر الفلسطينية لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2007، 2017. رام الله- فلسطين.

17- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية، 2000-2020. رام الله، فلسطين.

18- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، رام الله -فلسطين.

لم يتم مسحها في التعداد السابق في العام 2007، مثل أجهزة الحاسوب المتنقل (27.6% من الأسر الفلسطينية)، والألواح الرقمية (17.5%)، وأجهزة الهاتف الذكية (83.1%).

شكل 1-10: نسبة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين بين الأسر الفلسطينية للعامين 2007 و2017

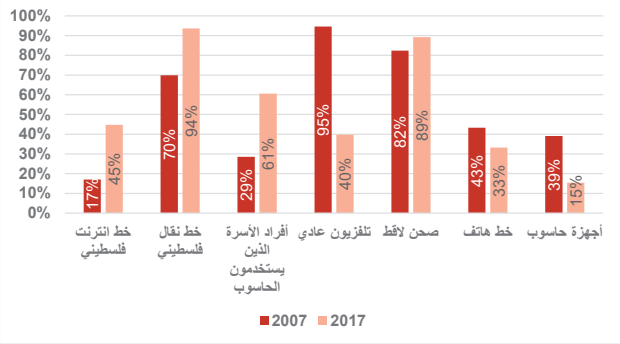

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد 2020، نفاذ الأسر الفلسطينية لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2007، 2017. رام الله- فلسطين.

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى نمو كبير (199%) في عدد مشتركي الإنترنت فائق السرعة ADSL في فلسطين، وأيضاً إلى ارتفاع كبير في نسبة الانتشار من 1.5 إلى 7.5 خط إنترنت لكل 100 من السكان بين العامين 2007 و2017 (انظر الجدول 1-3)، لكن مستوى الانتشار لا يزال أقل من المعدل العالمي البالغ 13.6 خط إنترنت لكل 100 من السكان (انظر الجدول 1-4). كان هناك تطور كبير أيضاً في السرعات المتوفرة لخدمة الإنترنت عبر خطوط النفاذ ADSL التي ارتفعت من 1 Mbps كأقصى سرعة في العام 2007 إلى 100 Mbps في العام 2017 (انظر الجدول 1-3).

على الرغم من هذه الزيادة الكبيرة في سرعات الإنترنت المتوفرة، فإن الشكل (1-11) يظهر أن النسبة الأكبر من مشتركي خط النفاذ يلجؤون إلى السرعات الأدنى، ومن الممكن تفسير ذلك بارتفاع أسعار خط النفاذ للسرعات العالية، وأيضاً إلى ارتفاع أسعار خدمات الإنترنت بشكل عام مقارنة بالعديد من دول العالم كما يشير الجدول 1-5.

تبيّن أحدث مؤشرات انتشار تكنولوجيا المعلومات، أن فلسطين قريبة من المستويات المسجلة في الدول العربية والنامية، حتى أنهـا أفضل

جدول 1-3: مؤشرات مختارة لانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2007 و2017

المتغير	2007	2017
عدد خطوط الهاتف الثابت (ألف)	350	472
نسبة انتشار الهاتف الثابت لكل 100 من السكان	9.2	9.1
عدد خطوط الهاتف النقال في فلسطين (ألف)	1,020	3,997
نسبة انتشار الهاتف النقال لكل 100 من السكان	36.0	83.6
عدد مشتركي الإنترنت فائق السرعة ADSL في فلسطين (ألف)	56	357
نسبة انتشار الإنترنت فائق السرعة ADSL لكل 100 من السكان	1.5	7.5
أقصى سرعة إنترنت متوفرة	1 Mbps	100 Mbps

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، بيانات منشورة. رام الله – فلسطين.

شكل 1-11: التوزيع النسبي لمشتركي خطوط النفاذ ADSL في فلسطين حسب السرعة (ميجابايت) في العام 2018

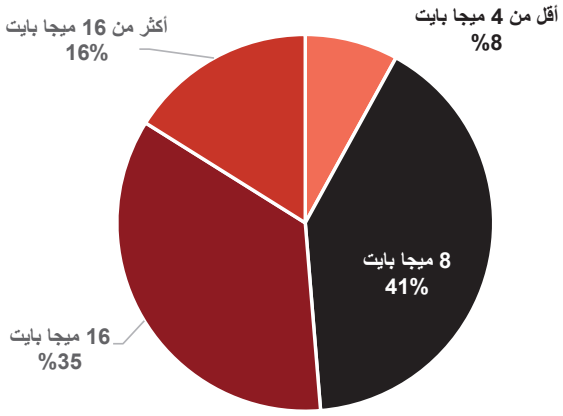

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بيانات منشورة (http://mtit.pna.ps/2018.pdf). رام الله – فلسطين.

منها في بعض المؤشرات الخاصة بانتشار الإنترنت كما يظهر في الجدول (4). تضم المؤشرات نسبة انتشار الإنترنت بين الأسر (79.6%)، وعدد الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت لكل 100 من السكان (70.6)، وعدد مشتركي الهاتف الثابت لكل 100 من السكان (9.4)، وعدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 من السكان (86.3). لكن المؤشرات

جدول 1-4: مؤشرات النفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين والعالم في العام 2019

	نسبة انتشار الحاسوب بين الأسر	نسبة انتشار الإنترنت بين الأسر في المنزل	عدد مشتركي الإنترنت على الهاتف النقال لكل 100 من الأفراد	عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 من الأفراد	عدد مشتركي الهاتف الثابت لكل 100 من الأفراد	عدد مشتركي الإنترنت باستخدام النطاق العريض الثابت لكل 100 من الأفراد	عدد الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت لكل 100 من السكان
فلسطين	%33.2	%79.6	19.3	86.3	9.4	7.3	70.6
الدول العربية	%51.9	%57.1	67.3	100.6	8.8	8.1	51.6
آسيا والمحيط الهادي	%43.5	%50.9	89.0	111.7	8.9	14.4	48.4
أفريقيا	%10.7	%17.8	34	80.1	0.8	0.4	28.2
الأمريكيتين	%65.7	%71.8	104.4	110.1	22.5	22.0	77.2
أوروبا	%78.0	%86.5	97.4	118.4	33.6	31.9	82.5
العالم	%49.7	%57.0	83.0	108.0	14.9	14.9	53.6

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات/ مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بيانات منشورة
:https://www.itu.int/en/ITUD/Statistics/Pages/stat/default.aspx
https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf

جدول 1-5: مؤشرات أسعار بعض خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين والعالم للعام 2019

	سعر سلة النطاق العريض الثابت في العام 2019				سعر سلة الاتصالات الخلوية عالية الاستهلاك في العام 2019			
	نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد (% of GNI p.c.)	بالدولار الأمريكي	تعادل القدرة الشرائية بالدولار ($PPP)	الترتيب العالمي	نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد (% of GNI p.c.)	بالدولار الأمريكي	تعادل القدرة الشرائية بالدولار ($PPP)	الترتيب العالمي
فلسطين	8.4	25.85	37.16	128	9.5	30.25	43.48	136
إسرائيل	0.8	27.57	23.36	16	0.3	11.11	9.42	4
الدول العربية	7.2	22	46	-	7.3	22	39	-
آسيا والمحيط الهادي	6.4	22	34	-	6.5	22	31	-
أفريقيا	33.3	33	62	-	31.2	25	50	-
الأمريكيتين	7.5	33	47	-	5.6	32	43	-
أوروبا	1.5	29	34	-	1.4	24	30	-
العالم	10.3	28	43	-	10.3	25	38	-

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، بيانات منشورة https://www.itu.int/myitu/-/media/Publications/2020-Publications/ICT-Price-Trends-2019.pdf، تاريخ الزيارة: 2021/1/23

ذاتها تكشف وجود هامش كبير مقارنة بالدول المتقدمة، كما أن هناك حاجة لتحسين وصول الفلسطينيين لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة إذا كانت الحكومة الفلسطينية تسعى إلى تحقيق الهدف الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) للوصول إلى معدل انتشار للإنترنت مقداره 75% بحلول 2025.[19]

أما أسعار أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، فهي أعلى من المتوسط العـــام في معظم دول العالم، واحتلت المـركز 136 عالمياً في العام 2019 من حيث رخص أسعار سلة الاتصالات الخلوية عالية الاستهلاك، وعلى المركز 128 من رخص سلة النطاق العريض الثابت. هذا يدعو للوقوف على أسباب ارتفاع أسعار عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، وسبل معالجتها لزيادة الانتشار ودعم التحول إلى اقتصاد المعرفة. هنا لا بد من التمييز بين ما تسببه قيود الاحتلال المختلفة في رفع تكلفة إنشـــاء الشـبكات الفلسطينية وتشغيلها وصيانتها، وأيضاً تحكمها بالفضاء الرقمي الفلسطيني، من جهة، ومخاطر تقسيم السوق الفلسطينية (الصغيرة نسبياً) بين مزودين حصريين، من جهة ثانية. بخصوص مهارات استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، يشير الجدول 1-6 إلى انتشار بعض المهارات مثل نسخ أو نقل مـــلف أو مجلد واستخـــدام أدوات النسخ واللصق لتكرار المعلومات أو نقلها داخل المستند بشكل ملحوظ، لكن العديد من مهارات استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى لا تزال بحاجة ملحة إلى المزيد من التطوير، وبالأخص المهارات المتقدمة مثل استخدام الصيغة الحسابية الأساسية في جدول بيانات، وكتابة برنامج كمبيوتر باستخدام لغة برمجة متخصصة.

يشير التحليل أعلاه إلى تطور كبير في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، شمل ارتفاعاً في استخدام الإنترنت والهواتف النقالة والحواسيب وغيرها من الأدوات التكنولوجية، لكن لا يزال هناك متسع للمزيد من النمو والتطور، خاصة أن مؤشرات انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال متواضعة مقارنة بما يُرصد في الدول المتقدمة. عليه، فإن هناك حاجة ملحة لتحسين البنية التحتية للاتصالات والتكنولوجيا من أجل تحسين وصول الأفراد للإنترنت،[20] وكذلك رفع مستوى الخدمات المقدمة وتخفيض أسعارها.[21] لتلبية هذه الحاجة، يجب تجاوز العراقيل التي يضعها الاحتلال أمام تطوير البنية التحتية الخاصة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومعالجة التحديات الأخرى المرتبطة بمدى التزام شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المحلية بتطوير البنية التحتية وتحديثها والتوسع المكاني في مختلف المناطق الفلسطينية، ونخص بالذكر = المزود الرئيس والوحيد لخدمة النطاق العريض الثابت، وخطوط الإنترنت فائقة السرعة، والهاتف الثابت وخدمات الأعمال والربط ونقل البيانات. تُعتبر التكلفة المرتفعة لتطوير البنية التحتية للاتصالات في العديد من المناطق مقارنة بالأرباح المتوقعة، العائق الأساسي أمام تطوير البنية التحتية.[22]

جدول 1-6: نسبة الشباب/ البالغين ذوي مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب نوع المهارة في فلسطين ومصر وقطر للعام 2019 (%)

المهارة	فلسطين	مصر	قطر
توصيل أجهزة جديدة وتثبيتها (مثل مودم أو كاميرا أو طابعة)	27.2	50.0	34.0
نسخ أو نقل ملف أو مجلد	61.6	57.2	57.0
إنشاء عروض تقديمية إلكترونية	23.2	15.8	23.4
البحث عن البرامج وتنزيلها وتثبيتها وتكوينها	18	38.5	37.3
إرسال رسائل البريد الإلكتروني مع الملفات المرفقة	43.6	35.6	57.7
نقل الملفات بين الكمبيوتر والأجهزة الأخرى	45.3	50.4	34.7
استخدام الصيغة الحسابية الأساسية في جدول بيانات	29.4	13.7	26.8
استخدام أدوات النسخ واللصق لتكرار المعلومات أو نقلها داخل المستند	57.2	55.2	41.5
كتابة برنامج كمبيوتر باستخدام لغة برمجة متخصصة	10.7	8.8	5.3

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، بيانات منشورة https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/intlcoop/sdgs/4.4.1_ICT%20skills_UPDATED%2020200203xlsx.xlsx، تاريخ الزيارة: 23/1/2021. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2019. http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2510.pdf

19- https://www.itu.int/en/council/planning/Documents/ITU_Strategic_plan_2020-2023.pdf

20 سعة الإنترنت وسرعته، وعدد المقاسم الفرعية والأساسية للهواتف الثابتة، خطوط النطاق العريض الثابت والمتنقل، إلخ.

21 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد 2020، نفاذ الأسر الفلسطينية لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2007، 2017. رام الله- فلسطين.

22 المرجع السابق.

2- سوق العمل[1]

قامت كل من السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بتخفيف الإجراءات التقييدية الخاصة بجائحة كورونا، وقد انعكست هذه الإجراءات على سوق العمل الفلسطيني في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع الثاني. وتجلى هذا الانعكاس في زيادة حجم القوى العاملة وزيادة عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي والمستعمرات، كما انعكس على زيادة نشاط قطاع الخدمات (خصوصا التجارة والمطاعم والفنادق)، ومع ذلك فقد صاحب هذا التحسن ارتفاعاً غير قليل في عدد العاطلين عن العمل وهذا يعني أن الارتفاع في نسبة المشاركة في العمل فاق الارتفاع في عدد العاملين (أنظر الجدول 2-1).

جدول 2-1: أوضاع سوق العمل ما بين الربع الثاني والثالث من العام 2020.

المؤشر	ما بين الربع الثاني والثالث من العام 2020
الزيادة في عدد القوى البشرية	22.8 ألف شخص
الزيادة في عدد العاملين	45 ألف عامل
الزيادة في عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات	33 ألف عامل
الزيادة في أعداد العاطلين عن العمل	55.6 ألف شخص

مؤشرات سوق العمل

بلغ حجم القوة البشرية في فلسطين 3,165.2 ألف شخص نهاية الربع الثالث للعام 2020، وهي تضم حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. أمّا القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل ولكن يبحثون عن عمل، فشهدت ارتفاعاً في الربع الثالث من العام 2020 بنحو 8% (100.3 ألف شخص) مقارنة بالربع السابق من العام نفسه، بينما انخفضت بنسبة 4% مقارنة مع الربع المناظر له من العام 2019، لتصل إلى حوالي 1,306.3 ألف شخص.

يعزى الارتفاع في حجم القوى العاملة بين الربعين الثاني والثالث من العام 2020 إلى قيام الحكومة الفلسطينية بتخفيف الإجراءات التقييدية على العمل والحركة والتي تم فرضها في معظم الأراضي الفلسطينية في شهر آذار من العام 2020 للحد من انتشار جائحة كورونا. ولقد انعكس الارتفاع في القوى العاملة بشكل ايجابي على نسبة المشاركة (نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية)، إذ بلغت في الربع الثالث من العام 2020 نحو 41% على مستوى فلسطين، بارتفاع قدره نقطتين مئويتين عن الربع الثاني من العام 2020، وانخفاض بمقدار نقطتين مئويتين عن الربع المناظر من العام 2019. يوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين متغيرات القوة البشرية وعدد العاملين مع عدد السكان الكلي نهاية الربع الثالث من العام 2020.

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثالث 2020)، ألف شخص

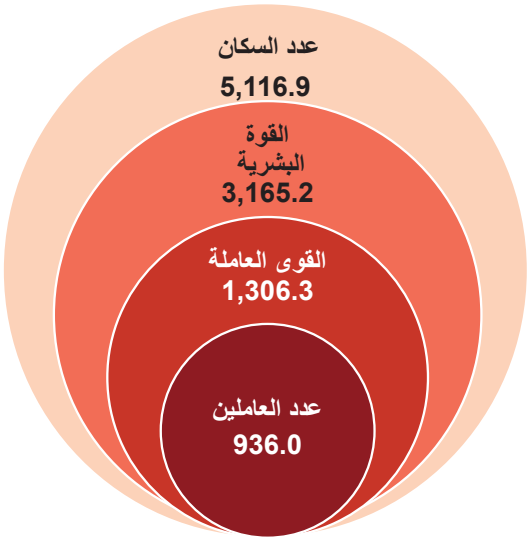

توزيع العمالة

توزع العاملون في الربع الثالث من العام 2020 حسب مكان العمل بين 63% في الضفة الغربية و23% في القطاع و14% عامل في إسرائيل والمستعمرات (نحو 135 ألف عامل، و22% منهم لا يحملون تصاريح عمل). أمّا بالنسبة لتوزيع العاملين حسب قطاع العمل في الربع الثالث من العام 2020، فإنّ نحو 21% من العاملين يعملون في القطاع العام (22% في الربع الثاني من العام 2020)، 65% في القطاع الخاص (67% في الربع الثاني من العام 2020)، وحوالي 14% في القطاعات الأخرى وإسرائيل والمستعمرات (11% في الربع الثاني من العام 2020).[2] تركز العاملون في الضفة الغربية في القطاع الخاص بنسبة 64% من إجمالي العاملين، مقابل 15% للقطاع العام، بينما في قطاع غزة بلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص نحو 52%، مقابل 41% للقطاع العام، ويعود السبب الرئيس في انخفاض نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليها منذ العام 2006، وهذا، بدوره، انعكس سلباً على الأنشطة الاقتصادية كافة في القطاع الخاص (انظر الشكل 2-2).

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الثالث من العام 2020 (نسبة مئوية%)

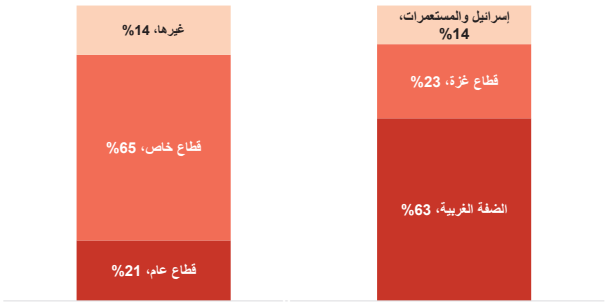

شهد عدد العاملين في فلسطين ارتفاعاً بنحو 5% (حوالي 45 ألف عامل) بين الربعين الثاني والثالث من العام 2020، وتولد هذا الارتفاع

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، مسح القوى العاملة، رام الله- فلسطين.

2 القطاعات الأخرى تشمل المؤسسات الأهلية، والمؤسسات غير الهادفة للربح.

بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 33 ألف عامل (بنسبة 32%)، والعاملين في قطاع غزة بمقدار 9 ألاف عامل (بنسبة 4%)، أما عدد العاملين في الضفة الغربية فشهد ارتفاعاً في عدد العاملين بمقدار 4 الاف عامل (بمقدار 1%). يعزى الارتفاع في عدد العاملين إلى تخفيف الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من انتشار فيروس كورونا، سواء من طرف الحكومة الفلسطينية، أو من جانب الاحتلال الإسرائيلي والتي عملت على تسهيل دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي.

أما توزيع العاملين حسب الحالة العملية، فنلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً في عدد العاملين الذين يعملون لحسابهم الخاص (صاحب عمل ويعمل لحسابه)، وبمقدار 22 ألف عامل (10%) بين الربعين الثاني والثالث من العام 2020، كما شهد عدد العاملين بأجر ارتفاعاً بمقدار 30 ألف عامل (5%) خلال الفترة نفسها. بينما انخفض عدد العاملين كأعضاء أسرة بدون أجر من نحو 45 ألف عامل إلى 38 ألف عامل (انخفاض بنسبة 15%) بين الربعين الثاني والثالث من العام 2020.

وشهد عدد العاملين في السوق المحلي (الضفة الغربية وقطاع غزة) ارتفاعاً طفيفاً بنحو 2% في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة مع الربع السابق، ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع عدد العاملين في كل من أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق، وأنشطة البناء والتشييد، بنحو 7% و17% على الترتيب خلال الربع الثالث من العام 2020 مقارنة مع الربع السابق، ويعزى هذا إلى التخفيف من الإجراءات التقييدية على ممارسة هذه الأنشطة، حيث تأثرت هذه الأنشطة بشكل كبير بالإجراءات التقييدية خلال فترة الإغلاق الأولى التي استمرت بين شهري آذار وحزيران . كما ارتفع عدد العاملين في أنشطة الخدمات بنسبة 3% في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة مع الربع السابق. بينما انخفض عدد العاملين في كل من أنشطة الزراعة، والصناعة، والنقل والتخزين والاتصالات، وبنسبة 12%، و8%، و11% على الترتيب. أما بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات، فقد ارتفع عددهم بنحو 33 ألف عامل (32%) في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع السابق، وذلك نتيجة لارتفاع عدد العاملين في أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة كبيرة للغاية وصلت إلى 49% (7 ألاف عامل)، وأنشطة البناء بنسبة 36% (20 ألف عامل)، وفي أنشطة الصناعة بنسبة 19% (حوالي 3 الاف عامل).

يظهر الجدول 2-2، أيضاً، أنّ هناك تبايناً في التوزيع النسبي للتشغيل بين الضفة والقطاع، حيث ترتفع نسبة التشغيل في الصناعة والمحاجر في الضفة الغربية (15% في الضفة الغربية، مقابل 5% في قطاع غزة)، يقابله ارتفاع نسبة التشغيل في قطاع الخدمات في قطاع غزة (59% في قطاع غزة، مقابل 34% في الضفة الغربية). كما تشير الأرقام إلى التدني الكبير في نسبة العاملين في البناء والتشييد في قطاع غزة (3% فقط)، وهذا يعود إلى الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء إلى القطاع (انظر الصندوق عن القيود على استيراد المواد ثنائية الاستخدام في العدد 57 من المراقب الاقتصادي الربعي).

البطالة

شهد عدد العاطلين عن العمل في فلسطين في الربع الثالث من العام 2020 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 15% مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه ليصل إلى 370.7 ألف شخص من إجمالي 1,306.3 ألف شخص داخل القوى العاملة؛ أي بمعدل بطالة مقداره 28.3% مقارنة بـ 26.5% في الربع الثاني من العام 2020، و24.6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019. إن الارتفاع في عدد العاطلين يعزى إلى حالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بفعل تداعيات جائحة كورونا خاصة مع عودة العديد من الذين فقدوا وظائفهم جراء الجائحة إلى الدخول في سوق العمل والبحث عن فرص عمل جديدة خصوصاً بعد تخفيف الحكومة الفلسطينية من القيود المفروضة على الحركة والتنقل.

من الملاحظ وجود بعض التباين في نسب البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي حين شهد معدل البطالة في الضفة الغربية ارتفاعاً بمقدار أربع نقاط مئوية في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه، و بمقدار 5.1 نقاط مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2019 كما يظهر في الجدول 2-3 فإن معدل البطالة في قطاع غزة شهد انخفاضاً طفيفاً بمقدار 0.5 نقطة مئوية في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه، وارتفاع بمقدار 3.5 نقاط مئوية عن الربع المناظر من العام السابق (انظر الجدول 2-3).

جدول 2-2: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب التوزيع الجغرافي والنشاط الاقتصادي في الربع الثالث من العام 2020 (نسبة مئوية %)

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية		قطاع غزة		إسرائيل والمستعمرات		فلسطين (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات)	
	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020
الزراعة والصيد والحراجة	7	7	6	4	5	5	7	6
محاجر وصناعة تحويلية	16	15	7	5	15	14	14	12
البناء والتشييد	12	14	2	3	56	57	9	11
التجارة والمطاعم والفنادق	23	24	20	21	14	15	22	23
النقل والتخزين والاتصالات	7	6	9	8	4	2	7	6
خدمات وغيرها	35	34	56	59	6	7	41	42
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

جدول 2-3: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

المنطقة/الجنس		الربع الثالث 2019	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020
الضفة الغربية	ذكور	10.6	12.1	15.8
	إناث	25.9	26.1	30.8
	المجموع	13.3	14.7	18.5
قطاع غزة	ذكور	39.0	44.4	44.4
	إناث	66.4	66.8	65.0
	المجموع	45.1	49.1	48.6
فلسطين	ذكور	20.3	22.9	25.0
	إناث	42.3	40.9	43.0
	المجموع	24.6	26.5	28.3

ملاحظة: أرقام الجدول مبنية وفق التعريف الجديد للبطالة الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وينص التعريف الضيق الجديد على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد، وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا، تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا إلى العمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. وأدى اعتماد مقياس البطالة المنقح إلى تغيير بسيط في معدل البطالة في الضفة الغربية، على عكس الأمر في قطاع غزة، حيث كان التغيير أكبر نظراً لانتشار الإحباط من إيجاد عمل بشكل أوسع هناك (انخفاض معدل البطالة في القطاع من 52.0% إلى 43.2% في العام 2018). قارن بين معدلات المشاركة والبطالة حسب المنهج القديم والجديد في الملحق الإحصائي في نهاية المراقب الاقتصادي الحالي مع الملحق الإحصائي في العدد 56 من المراقب.

من أبرز خصائص البطالة في فلسطين في الربع الثالث من العام 2020 التالي:

1. أن البطالة متركزة، بشكل خاص، بين الشباب، إذ بلغ معدلها بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-19 سنة نحو 44%، كما بلغ معدلها بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25-29 سنة نحو 40%،[3] ما يؤشّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل.[4]
2. أن البطالة تنخفض مع ارتفاع التعليم في أوساط الذكور، ولكن الأمر مختلف عند الإناث، وهذا يعود أساساً إلى الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة الإناث المتعلمات في سوق العمل مقارنة بالذكور، (راجع الصندوق رقم 1 في العدد 53 من المراقب، الذي يوضح أنّ ارتفاع بطالة الإناث المتعلمات مقارنة بغير المتعلمات ليس بسبب تعليمهن، ولكن بسبب الارتفاع الكبير في نسبة مشاركتهن في سوق العمل).
3. يوضح الجدول أعلاه 2-3 أنّ معدل البطالة لدى الإناث أكبر من معدل البطالة لدى الذكور، ويعود هذا إلى محدودية عدد القطاعات الاقتصادية المفتوحة أمام تشغيل الإناث مقارنة بالذكور، إذ يتركز تشغيل الإناث في فلسطين في قطاع الخدمات بنسبة 75%.[5]

الأجور

ارتفع متوسط الأجر اليومي بشكل ملحوظ للعاملين كافة، بمقدار 16.2 شيكل بين الربعين الثالث (137.1 شيكل/يوم) والثاني (120.9 شيكل/يوم) للعام الحالي 2020، وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 5.6 شيكل، وارتفاع متوسط الأجر اليومي في قطاع غزة بمقدار 0.1 شيكل، وارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 0.8 شيكل.

يخفي متوسط الأجر في فلسطين (137.1 شيكل/يوم) خلال الربع الثالث بعض التباينات الكبيرة، وخاصة ما بين متوسط أجر العاملين في الضفة وفي قطاع غزة، وما بين متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة والعاملين في إسرائيل والمستعمرات. فتُشير الأرقام في الجدول 2-4 إلى أن متوسط أجر العاملين اليومي في إسرائيل والمستعمرات (254.2 شيكلاً) أكثر من ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (121.1 شيكلاً)، وأربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة (59.4 شيكلاً)، كما بلغ متوسط الأجور في قطاع غزة حوالي نصف مستواه في الضفة الغربية. كما تتسع الفجوة أكثر عند أخذ الأجر الوسيط عوضاً عن المتوسط؛ فالأجر الوسيط له دلالة أفضل من المتوسط، فهو يمثل الأجر الذي يقسم العاملين إلى مجموعتين متساويتين: الأولى أصحاب الأجر الأقل، والثانية أصحاب الأجر الأعلى (انظر الشكل 2-3). فعلى سبيل المثال، في حين يبلغ متوسط الأجر في القطاع 50% من مستواه في الضفة، فإنّ وسيط الأجر في القطاع يبلغ 36% فقط من وسيط الأجر في الضفة الغربية (انظر الجدول 2-4).

جدول 2-4: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثالث) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	121.1	107.7
قطاع غزة	59.4	38.5
إسرائيل والمستعمرات	254.2	250.0
المجموع	137.1	115.4

شكل 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (شيكل)

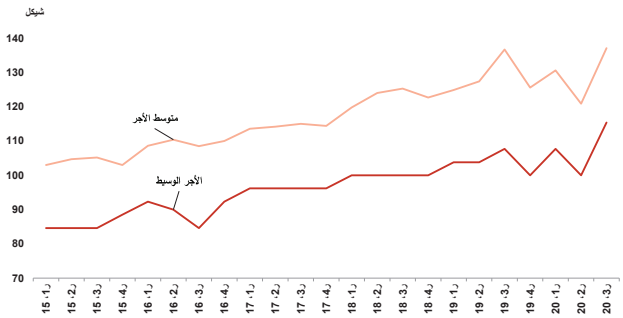

3 من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب، راجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل" في العدد 47.

4 راجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل" في العدد 47 من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب.

5 من أجل معلومات أكثر راجع الصندوق "الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟" في العدد 51.

الحد الأدنى للأجور

يبلغ مستوى الحد الأدنى للأجر الشهري في فلسطين نحو 1,450 شيكلاً. تشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الثالث من العام 2020 إلى أنّ 26.2% (23.3% بين الإناث، 26.7% بين الذكور) من العاملين في فلسطين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور، وهو أقل من النسبة في الربع الثاني من العام 2020 والبالغة نحو 34.1% (24.9% بين الإناث، و35.5% بين الذكور) ومن النسبة في الربع الثالث من العام 2019 والبالغة نحو 30% (32% بين الإناث، و30% بين الذكور). ويعزى السبب في حالة التراجع هذه إلى أن الارتفاع في عدد العاملين بأجر في القطاع الخاص كان أكبر من الارتفاع في عدد العاملين بأجر شهري أقل من الحد الأدنى للأجور (ارتفاع بنسبة 31%، وبنسبة 2% على الترتيب خلال الربع الثالث 2020 مقارنة مع الربع السابق). أمّا عند المقارنة بين الضفة والقطاع، فإنّ 6% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى، مقابل 84% في قطاع غزة.

عمالة الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي خلال جائحة فيروس كورونا[6]

يظهر الشكل 2-4 أن عدد العاملين الفلسطينيين بأجر في الاقتصاد الإسرائيلي شهد انخفاضاً حاداً بنسبة 64% (ما يعادل 68 ألف وظيفة) في شهر نيسان من العام 2020 مقارنة بشهر كانون ثاني من العام نفسه، وقد شهد قطاع البناء الانخفاض الأكبر في عدد الوظائف بنحو 47 ألف وظيفة، أي ما يعادل ثلثي الوظائف التي تم فقدانها، والسبب في ذلك يعود إلى القيود المختلفة التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية للحد من انتشار جائحة فيروس كورونا والتي أعاقت من وصول العمال الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل والمستعمرات. بدءاً من شهر أيار أخذت أعداد العاملين بالارتفاع إلى أن وصل عدد العاملين في شهر أيلول إلى مستوى قريب من الذي كان عليه قبل الأزمة.

شكل 2-4: عدد العاملين الفلسطينيين بأجر في الاقتصاد الإسرائيلي، كانون الأول – أيلول 2020 (ألف عامل)

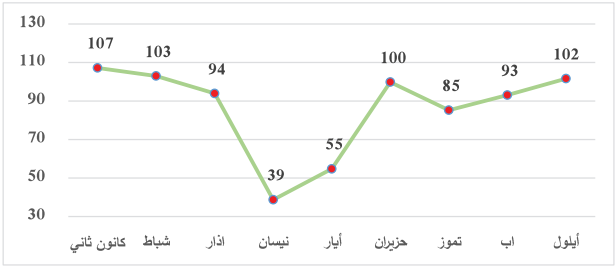

قام المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي (PCPO) بإجراء استطلاعين للرأي في أوساط العمال الفلسطينيين في إسرائيل، رصد الاستطلاع الأول فترة الإغلاق الأولى، بينما رصد الاستطلاع الثاني الفترة ما بين بداية العام 2020 (ما قبل الاغلاق الأول) لغاية شهر آب. وبحسب نتائج الاستطلاع الأول، فنحو 22% من العمال الفلسطينيين بأجر في شهر كانون الثاني 2020 قد استمروا في العمل في إسرائيل خلال فترة الإغلاق، وقد انخفض الأجر الشهري للعامل الواحد من 7,050 شيكلاً ما قبل الإغلاق إلى ما يقارب 6,145 شيكلاً، كما انخفضت أيام العمل الشهرية لهؤلاء العمال من 20 يوماً ما قبل الإغلاق إلى 17 يوماً خلال فترة الإغلاق.

أظهرت الاستطلاعات أيضاً أن العمال الفلسطينيين الذين واصلوا العمل في إسرائيل سواء في فترة الإغلاق الأولى وفي شهر آب كانوا أصغر سناً إلى حد ما من العمال الفلسطينيين الذين توقفوا عن العمل في فترة الإغلاق. إلى جانب ذلك هنالك تفضيل في التوظيف خلال جائحة فيروس كورونا لصالح تشغيل العمال الذين عملوا قبل الإغلاق بعدة أيام، وقد كانت أجورهم أعلى، وبالتالي فإن الأجور الشهرية للعمال الذين واصلوا العمل في فترة الإغلاق كانت أعلى بنسبة 9% مقارنة بالأجور التي كانت قبل الإغلاق للعمال الذين لم يواصلوا العمل في إسرائيل خلال الإغلاق. وبحسب استطلاع آخر مخصص قام به نفس المركز أجري على العمال الفلسطينيين، فإن معظم الذين عملوا في إسرائيل في شهر آب قد أقاموا على الأقل قسماً من أيام الشهر في إسرائيل. من المتوقع أن يؤدي توفير تسويات معقولة لمبيت العمال الفلسطينيين في إسرائيل إلى تسهيل استمرارية العمالة الفلسطينية في إسرائيل، أيضا في الحالات التي يتطلب فيها تقييد الحركة في أعقاب ازدياد عدد الإصابات بالعدوى.

6 استعراض هذا الجزء لأبرز التغيرات على العاملين الفلسطينيين باجر في الاقتصاد الإسرائيلي بناءا على ما جاء في الورقة التي أعدها الباحث حجي أتكس من دائرة البحث في بنك إسرائيل عن عمالة الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي خلال جائحة فيروس كورونا، وذلك بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية والمركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي PCPO .

3- المالية العامة[1]

أظهرت بيانات المالية العامة تأثر إيرادات الخزينة الفلسطينية بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الرغم من تخفيف القيود الإجرائية بسبب تفشي جائحة فايروس كورونا، حيث لم يتم استلام أية مبالغ من إيرادات المقاصة خلال هذا الربع، وبالتالي فقدت الإيرادات العامة ما يقارب الثلثين من قيمتها، وفي المقابل لم يكن بالإمكان إبقاء حجم الإنفاق على مستواه المتدني في الربع السابق وخصوصاً فيما يتعلق بالأجور والرواتب لموظفي القطاع العام، أدت هذه التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات إلى زيادة عجز الموازنة وبالتالي زيادة الدين العام.

الإيرادات العامة

شهد الربع الثالث من العام 2020 استمرار الأزمة السياسية المتمثلة في أزمة إيرادات المقاصة، إذ لم تستلم السلطة الفلسطينية أية مبلغ من إيرادات المقاصة خلال هذا الربع، حيث أن آخر مبلغ تم استلامه كان في شهر نيسان من نفس العام بحوالي 1.2 مليار شيكل. علماً بأن إيرادات المقاصة تشكل ما يقارب ثلثي الإيرادات العامة الفلسطينية. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت إيرادات الجباية المحلية خلال الربع الثالث بنسبة 60% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي المليار شيكل، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 18% مقارنة بالربع السابق، بالمقابل كانت أقل بنسبة 12% مقارنة بالربع المناظر، كما وشهد هذا الربع ارتفاع الإيرادات غير الضريبية وبنحو ثلاثة أضعاف مقارنة بمستواها خلال الربع السابق لتبلغ حوالي 0.4 مليار شيكل. يعزى الارتفاع في بنود إيرادات الجباية المحلية، خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق، إلى تخفيف الإجراءات الحكومية المقيدة للإنتاج والحركة التجارية، وانتهاج سياسة الإغلاق الجزئي (أنظر الشكل 3-1).

أما المنح والمساعدات الخارجية فقد انخفضت بشكل ملحوظ خلال هذا الربع وبنسبة 50%، و45%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 0.3 مليار شيكل (أنظر الجدول 3-1).

بالمحصلة شهد هذا الربع انخفاض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 47%، و71% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ ما

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)

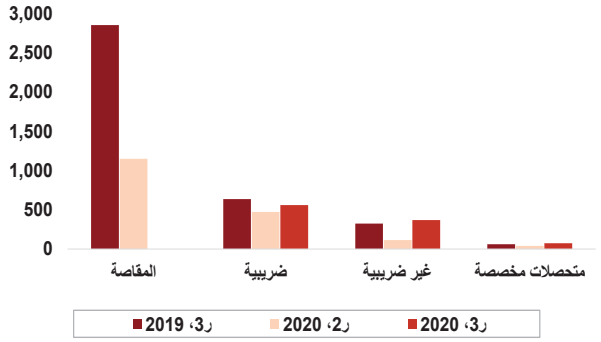

يقارب 1.3 مليار شيكل، ليشكل نحو 49% من الانفاق العام الفعلي ونحو 31% من الانفاق العام المستحق .[2]

النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة الفعلية بنسبة 65% خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق، فيما جاءت منخفضة بنسبة 13% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 2.6 مليار شيكل، حيث ارتفع الإنفاق الفعلي على بند الأجور والرواتب بنسبة 121% مقارنة بالربع السابق (بمقدار أكبر من الضعف)، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. ارتفعت أيضاً نفقات غير الأجور بنحو 55% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ أيضاً حوالي 1.3 مليار شيكل. وارتفع الإنفاق التطويري الفعلي خلال الربع الثالث لعام 2020 بنسبة 16%، مقارنة بالربع السابق، إلا أنه كان أقل بنسبة 19% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 133.1 مليون شيكل.

أن الزيادة المتحصلة في حجم الإنفاق خلال الربع الثالث لعام 2020 قد تم تمويلها بشكل أساسي من خلال زيادة الاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي. قد تم تخفيض مديونية الهيئات المحلية وشركة الكهرباء بقيمة 31.4 مليون شيكل خلال الربع الثالث من العام 2020، حيث ظهرت هذه المديونية في بيانات وزارة المالية الشهرية بقيمة سالبة، وهذا ناتج عن عدم استلام أموال المقاصة، وبالتالي عدم المقدرة على معرفة قيمة المبلغ المتعلق بصافي الإقراض، والذي بلغ خلال الربع السابق حوالي 69.7 مليون شيكل، مقارنة ب 373.5 مليون شيكل خلال الربع المناظر (أنظر الشكل 3-2).

جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2019				2020		
	الربع الأول*	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
لدعم الموازنة	598.4	368.1	517.5	292.4	246.1	544.3	254
منح عربية	396.3	94	278.7	107.3	111.1	21.3	0
من الدول الأخرى	202.1	274.1	238.8	185.1	135	523	254
التمويل التطويري	352.7-	99.5	107.7	114.7	32.1	145.1	93
إجمالي المنح والمساعدات	245.7	467.6	625.2	407.1	278.2	689.4	347

* تم خلال الربع الأول (2019) إعادة مبلغ بحوالي 448.1 مليون شيكل إلى القنصلية الأمريكية من أجل إغلاق حساب منحة أمريكية سابقة، وهو ما انعكس في قيمة المنح لدعم المشاريع التطويرية التي ظهرت وكأنها تراجعت بنحو 352.7 مليون شيكل.

1- مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2020: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أيلول، 2020). البيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

2- لا بد من الإشارة أن حجم الإرجاعات الضريبية خلال الربع الثالث 2020 بلغ نحو 62.2 مليون شيكل مقارنة بنحو 59.6 مليون شيكل في الربع السابق و110.8 مليون شيكل في الربع المناظر.

شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)

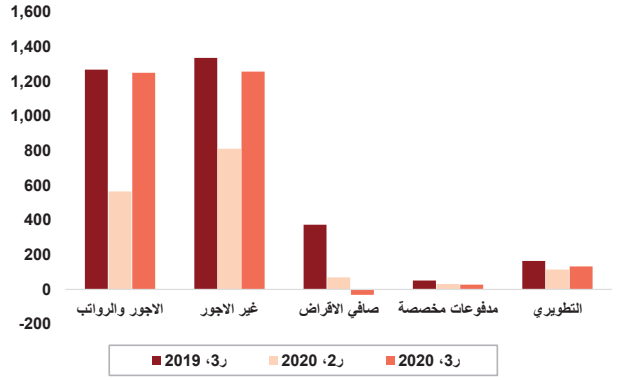

المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثالث من العام 2020 حوالي 1,483 مليون شيكل. وتوزعت هذه المتأخرات بين متأخرات غير الأجور 825 مليون شيكل، ومتأخرات الأجور والرواتب 485 مليون شيكل خلال هذا الربع، وبلغت متأخرات النفقات التطويرية حوالي 112 مليون شيكل، و47 مليون شيكل متأخرات المدفوعات المخصصة، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية نحو 14 مليون شيكل. بالرغم من الوضع المالي الصعب، إلا أن الحكومة استطاعت خلال هذا الربع من سداد مبلغ 213 مليون شيكل كدفعات من متأخرات السلع والخدمات والنفقات عن سنوات سابقة، وبذلك يكون صافي المبلغ المتراكم على الحكومة خلال الربع الثالث من العام 2020، حوالي 1,270 مليون شيكل (أنظر الجدول 3-2).

الفائض/العجز المالي

أدت أوضاع الإيرادات والنفقات الفعلية خلال الربع الثالث من العام 2020، إلى عجز في الرصيد الكلي (على الأساس النقدي) قبل المنح والمساعدات بحوالي 1.7 مليار شيكل (أو ما نسبته 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي). ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز ليبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل، أو ما يعادل نحو 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي. أما على أساس الالتزام فقد بلغ عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات نحو 3.2 مليار شيكل (24.1% نسبة للناتج المحلي)، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى حوالي 2.8 مليار شيكل (21.5% نسبة للناتج المحلي) خلال نفس الفترة (أنظر الشكل 3-3 والجدول 3-3).[3]

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)

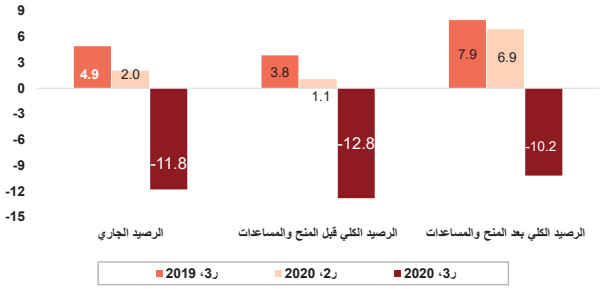

جدول 3-3: عجز الموازنة على الأساس النقدي وأساس الالتزام في الربع الثالث 2020 (مليون شيكل)

البند	الربع الثالث 2020	
	نقدي	التزام
الإيرادات العامة	940.3	926.5
المنح والمساعدات الخارجية	346.6	346.6
النفقات	2,637.9	4,107.1
الرصيد قبل المنح والمساعدات الخارجية	(1,697.6)	(3,180.6)
الرصيد بعد المنح والمساعدات الخارجية	(1,351.0)	(2,834.0)
نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى النفقات (%)	49	31

* الأرقام ما بين الأقواس هي أرقام سالبة.

الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي (مقوماً بالشيكل) نهاية الربع الثالث من العام 2020، بنحو 12%، و17%، مقارنة بنهاية الربع السابق والربع المناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 11.9 مليار شيكل، وهو ما يعادل حوالي 21.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.[4] يعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الملحوظة في الدين الحكومي المحلي وذلك نظراً لتوقف تدفق إيرادات المقاصة خلال هذا الربع، بالإضافة إلى الأزمة الصحية، الأمر الذي دفع الحكومة لزيادة اقتراضها من الجهاز المصرفي الفلسطيني من أجل تغطية الالتزامات المترتبة عليها خلال هذه الفترة. علماً أن الدين الحكومي المحلي قد ارتفع خلال الربع الثالث 2020 بنحو 21% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 7.4 مليار شيكل. بالمقابل استقر الدين الحكومي الخارجي عند نحو 4.5 مليار شيكل مقارنة بالربع السابق، بينما كان أعلى بنحو 14% مقارنة

جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2019				2020		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إرجاعات ضريبية	38.5	17.6	19.6	57.3	30.9	(4.3)	13.7
الأجور والرواتب	359.9	593.6	409.6	(689.8)	155.0	1,085.8	485.2
نفقات غير الأجور	333.4	556.7	492.7	490.2	209.0	801.0	825.1
النفقات التطويرية	105.0	130.8	122.9	144.4	72.5	61.7	111.9
مدفوعات مخصصة	75.1	27.6	9.9	(45.6)	97.2	8.1	47.1
إجمالي المتأخرات	911.9	1,326.3	1,054.7	(43.5)	564.6	1,952.3	1,483.0
دفعات متأخرات سلع وخدمات ونفقات عن سنوات سابقة	257.9	223.2	422.0	608.8	239.7	246.7	213.0
صافي المتأخرات	654.0	1,103.1	632.7	(652.3)	324.9	1,705.6	1,270.0

*الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

3- تجدر الإشارة أن بيانات الناتج المحلي الاجمالي بيانات أولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

4- تجدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار الأمريكي ارتفعت نهاية الربع الثالث 2020 بنحو 12.3%، و18.7%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، لتبلغ حوالي 3.5 مليار دولار. ويعود التباين في هذه النسب إلى تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل.

جدول 3-4: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2019				2020		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الدين الحكومي المحلي	4,668.0	5,628.8	6,200.2	5,451.8	5,684.5	6,164.3	7,432.6
المصارف	4,617.3	5,578.2	6,149.6	5,401.2	5,633.9	6,113.7	7,232.0
مؤسسات عامة	50.7	50.6	50.6	50.6	50.6	50.6	200.6
الدين الحكومي الخارجي	3,744.3	3,783.7	3,950.2	4,210.5	4,588.7	4,465.2	4,488.8
الدين العام الحكومي	8,412.2	9,412.5	10,150.4	9,662.0	10,273.2	10,629.5	11,921.4
الفوائد المدفوعة	41.1	57.3	37.5	31.6	20.6	34.7	37.6
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاسمي*	%13.5	%15.4	%17.0	%16.3	%17.0	%21.4	%21.7

* تجدر الإشارة أن هذه النسب تختلف بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، نتيجة أثر سعر الصرف.

بالربع المناظر. قد بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 37.6 مليون شيكل، منها 28.8 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي و8.8 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين الخارجي، علماً أن الفوائد المستحقة خلال الربع الثالث من العام 2020 بلغت نحو 67.5 مليون شيكل (أنظر الجدول 3-4).

تحت المجهر: توصيات البنك الدولي حول وضع المقاصة ودورها في مالية السلطة الفلسطينية

إيرادات المقاصة هي الضرائب التي تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية؛ تنفيذاً لما جاء في بروتوكول باريس الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين أثناء المرحلة الانتقالية، وتقوم إسرائيل بموجبه باقتطاع نسبة 3% من المبلغ الإجمالي لإيرادات المقاصة لقاء خدمات التحصيل والجباية التي تؤديها. وتشمل هذه الإيرادات ثلاثة أنواع من الضرائب:

- ضرائب غير مباشرة على الواردات من إسرائيل (ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة من إسرائيل كافة، وضريبة الشراء على مشتقات النفط والكحول فقط).
- ضرائب مباشرة: ضريبة الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات.
- الضرائب غير المباشرة على الواردات من الخارج: ضريبة القيمة المضافة، والجمارك، وضريبة الشراء وغيرها.

تعرَّض تقرير البنك الدولي، نصف السنوي الأخير (تشرين الثاني 2020) عن الاقتصاد الفلسطيني، إلى إيرادات المقاصة، مركِّزاً على أهمية المقاصة في توفير مصدر مالي دائم يغطي جزءاً كبيراً من نفقات الحكومة الفلسطينية، ثم خلص التقرير إلى تقديم توصيات عدة مِن شأنها تعزيز دور المقاصة في الاقتصاد الفلسطيني.

بلغت نسبة إيرادات المقاصة إلى إجمالي صافي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية نحو 67% في العام 2019 (نحو 7.9 مليار شيكل من أصل 11.7 مليار شيكل). بالمقابل، بلغ إجمالي النفقات العامة نحو 13 مليار شيكل في العام نفسه؛ ما يعني أن إيرادات المقاصة تغطي ما يقارب 60% من إجمالي النفقات العامة التي تشمل نفقات الأجور ورواتب العاملين لدى الحكومة الفلسطينية. يُذكر أن تحويلات المقاصة تتم بشكل شهري، ما يساهم في حلّ مشكلات نقص السيولة الناتج عن تأخر وصول المساعدات الدولية للموازنة الفلسطينية أو تحصيل الإيرادات المحلية. بلغت نسبة إيرادات المقاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 نحو 14% مقارنة مع 10% في العام 1996، بالنتيجة، يتسبب توقف تدفق أموال المقاصة عادة في حدوث انعكاسات سلبية على الاقتصاد الفلسطيني. في هذا السياق، يشير التقرير إلى أن توقف إيرادات المقاصة مدة ستة شهور في العام 2019 أدى إلى تراجع النمو المتوقع في الناتج المحلي من 1.9% إلى نحو 0.9%.

عمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ أواخر التسعينيات إلى استعمال تحويلات المقاصة أداة ضغط سياسي على السلطة الوطنية، علماً أن أول انقطاع كان في العام 1997، بينما شهد العامان 2019 و2020 رفض السلطة الفلسطينية استلام أموال المقاصة، بعد أن تقدمت باحتجاجات متكررة بخصوص الحسابات غير الشفافة، والاستقطاعات الاعتباطية، والحجز الانتقائي الذي تمارسه إسرائيل لتحويلات المقاصة.

خلص التقرير إلى تقديم التوصيات الآتية:

- يوصي التقرير بضرورة إنشاء قاعدة إلكترونية لضريبة القيمة المضافة من أجل إدخال التبادل الإلكتروني للمعلومات الخاصة بضريبة القيمة المضافة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، بغرض الحدّ من التسرب المالي، والتهرب الضريبي الناجم عن استخدام النظام الحالي (النظام الورقي).
- أن تنتقل مسؤولية الأعمال الجمركية للبضائع الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي إلى السلطة الوطنية. كما أوصى التقرير بضرورة إنشاء مستودعات جمركية فلسطينية (مساحات خاصة للتخليص الجمركي للبضائع الفلسطينية). تم خلال العامين المنصرمين التفاوض بين الجانبين بخصوص نقل مسؤولية الأعمال الجمركية الخاصة بالبضائع إلى الجانب الفلسطيني.
- أن تحصل السلطة الفلسطينية على معلومات مفصلة أكثر عن التبادل التجاري بين الجانب الإسرائيلي وقطاع غزة، من أجل استحقاق/ فرض ضريبة القيمة المضافة على هذا التبادل، إذ لم تتمكن السلطة الفلسطينية منذ العام 2007 من رصد هذا التبادل، لذا يوصي التقرير بضرورة وجود موظفي السلطة الفلسطينية على معبر كرم أبو سالم، بغرض رصد هذا التبادل وتحديد قيمة ضريبة القيمة المضافة المترتبة عليه.
- على خلفية الاحتجاجات المتكررة من الطرف الفلسطيني على الحسابات غير الشفافة، والاستقطاعات أحادية الجانب، والحجز المتكرر الذي تمارسه إسرائيل على تحويلات المقاصة، يوصي التقرير بضرورة تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية فيما يتعلق بالخصومات التي عادة ما يقتطعها الجانب الإسرائيلي من إيرادات المقاصة.
- تقوم إسرائيل باقتطاع نسبة 3% من المبلغ الإجمالي لإيرادات المقاصة لقاء خدمات التحصيل والجباية التي تؤديها، لذا يوصي التقرير بإعادة التفاوض بخصوص تخفيض هذه النسبة المرتفعة، ومن الأنسب جعلها مرتبطة بحجم التبادل التجاري.
- تحويل عملية جباية ضريبة الوقود للجانب الفلسطيني. فوفقاً لبروتوكول باريس، يجب أن تتوافر معايير محددة في الوقود الذي تستورده السلطة الفلسطينية، ولا تتوفر هذه المعايير في الوقود الذي تنتجه الدول المجاورة، لذا كان لزاماً على السلطة الفلسطينية أن تشتري الوقود من الشركات الإسرائيلية، وتدفع عليها كل ما يلزم من الضرائب (ضريبة البلو)، ويتم بعد ذلك تحويل هذه الضرائب إلى السلطة الفلسطينية بعد 45 يوماً، مطروحاً منها 3 بالمائة (رسوم الجباية). في العام 2019، تم التوصل بين الجانبين إلى اتفاق لمرة واحدة يقضي بشراء السلطة الوطنية المحروقات من الجانب الإسرائيلي دون ضريبة البلو، وأن تقوم السلطة الفلسطينية بجباية الضريبة، لكنه لم يتم التأكد من الإبقاء على هذا الترتيب مستقبلاً.

4- القطاع المالي

4-1 القطاع المالي المصرفي[1]

تراجع عدد المصارف العاملة في فلسطين، خلال الربع الثالث من العام 2020، إلى ثلاثة عشر مصرفاً، بعد استحواذ البنك الوطني على أصول البنك التجاري الأردني والتزاماته نهاية تموز. على الرغم من انخفاض عدد المصارف، فإن موجودات/ مطلوبات القطاع المصرفي ارتفعت بنحو 2.1% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 7.6% مقارنة بالربع المُناظر، لتبلغ حوالي 18.6 مليار دولار (انظر الجدول 4-1). تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل إلى مستويات قياسية خلال الربع الثالث من العام 2020 انعكس على شكل نمو في معظم بنود الميزانية المجمعة للمصارف، خاصة أن عملة الشيكل تستحوذ على نحو 39% من إجمالي أصول المصارف، ونحو 34% من إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي. فقد تراجع معدل سعر صرف الدولار مقابل الشيكل من 3.487 شيكل/ دولار و3.497 شيكل/ دولار في الربعين الثاني 2020 والثالث 2019 على الترتيب إلى نحو 3.409 شيكل/ دولار في الربع الثالث 2020، ما أدى إلى ارتفاع الأصول والخصوم بعملة الشيكل والمقومة بالدولار.

التسهيلات الائتمانية

سجلت قيمة التسهيلات الائتمانية نهاية الربع الثالث من العام 2020، ارتفاعاً بنحو 3% مقارنة بالربع السابق، ونحو 11% مقارنة بقيمتها قبل عام، لتبلغ ما يقارب 9.9 مليار دولار. جاء هذا التحسن مقارنة مع الربع السابق كنتيجة أساسية لنمو التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 17% لتبلغ نحو 2.0 مليار دولار، بسبب زيادة حاجة الحكومة للتمويل للتخفيف من تداعيات الأزمة الصحية، التي تزامنت مع أزمة حجز أموال المقاصة، وتراجع الدعم الخارجي للموازنة. في المقابل، تراجعت قيمة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بشكل طفيف بنسبة 1% لتصل إلى نحو 7.9 مليار دولار. بذلك ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور إلى نحو 70.4%

شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)

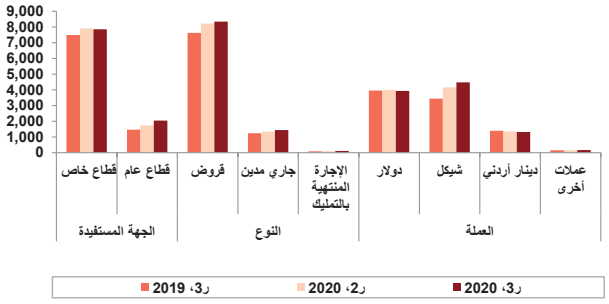

مقارنة بنحو 69.9% في الربع السابق، كما ارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى 65% مقابل 63% في الربع السابق، و53% في الربع المُناظر. وقد استأثرت الضفة الغربية بمعظم التسهيلات بحصة بلغت نحو 91%، مقارنة بنحو 9% حصة قطاع غزة.

من حيث نوع الائتمان، سيطرت القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية لتبلغ حصتها نحو 84% من إجمالي التسهيلات، مقارنة بنحو 15% حصة تسهيلات الجاري مدين، و1% حصة الإجارة المنتهية بالتمليك. أما على صعيد العملة، فشكلت التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل نحو 45% من إجمالي التسهيلات، أما التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار فشكلت 40% في حين شكلت التسهيلات الممنوحة بالدينار الأردني نحو 13%، وبقيت حصة باقي العملات الأخرى مستقرة تقريباً عند 2%. يلاحظ ارتفاع حصة التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل خلال فترة الأزمة الصحية وفترة أزمة المقاصة، نتيجة زيادة اقتراض الحكومة من المصارف خلال هذه الفترة، حيث النسبة العظمى من هذه التسهيلات بعملة الشيكل (انظر الشكل 4-1).

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان*	2019		2020		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الأصول	**17,303.5**	**17,921.6**	**17,709.5**	**18,237.1**	**18,625.0**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	8,947.9	9,035.2	9,249.9	9,652.4	9,894.0
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,870.5	4,425.8	4,565.3	4,438.8	4,138.7
محفظة الأوراق المالية والاستثمارات	1,373.7	1,406.3	1,365.2	1,352.9	1,310.7
النقدية والمعادن الثمينة	1,883.6	1,942.7	1,252.0	1,537.9	1,981.3
الموجودات الأخرى	1,227.7	1,111.4	1,277.2	1,255.2	1,300.3
إجمالي الخصوم	**17,303.5**	**17,921.6**	**17,709.5**	**18,237.1**	**18,625.0**
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية) **	13,025.5	13,384.7	13,303.8	13,814.1	14,061.9
حقوق الملكية	1,942.4	1,975.6	1,991.6	1,984.7	1,959.1
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,151.3	1,370.9	1,165.1	1,168.8	1,209.3
المطلوبات الأخرى	408.9	400.4	426.9	414.0	499.3
المخصصات والإهلاك	775.5	789.9	822.2	855.5	895.4

* البنود في الجدول هي إجمالية (تشمل المخصصات).

** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص، وودائع القطاع العام.

1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، أيلول 2020، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد. تجدر الإشارة إلى أن البيانات في مراحلها الأولية، وهي قابلة للتعديل.

جدول 4-2: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البيان*	2019		2020		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
القطاع العام	1,462.9	1,558.1	1,577.2	1,742.4	2,041.8
العقارات والإنشاءات	1,723.0	1,712.7	1,707.2	1,740.4	1,786.1
التعدين والصناعة	494.1	477.7	485.1	487.3	490.5
التجارة	1,664.2	1,535.6	1,539.9	1,486.2	1,479.7
الخدمات	884.0	937.3	1,067.1	1,227.2	1,173.7
تمويل شراء السيارات	314.1	370.0	362.6	374.2	442.5
تمويل السلع الاستهلاكية	1,375.6	1,370.9	1,347.8	1,501.8	1,426.5
أخرى في القطاع الخاص*	1,024.8	1,076.8	1,163.0	1,092.8	1,053.3

* أخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لكل من القطاعات الآتية: تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة لتمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة على أيّ من هذه القطاعات.

شهد الربع الثالث تراجعاً في حصة القطاع الخاص من إجمالي المحفظة الائتمانية لتصل إلى نحو 79% مقارنة بـ 82% في الربع الثاني، في المقابل، ارتفعت حصة القطاع العام من 18% إلى 21% من إجمالي التسهيلات خلال الفترة ذاتها. تشير البيانات إلى تراجع التسهيلات الممنوحة لقطاعات تمويل السلع الاستهلاكية والخدمات والتجارة، في حين ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاعات العقارات والإنشاءات والسياحة والفنادق والصناعة والتعدين (انظر الجدول 4-2).

شكل 4-2: اتجاهات القروض المتعثرة

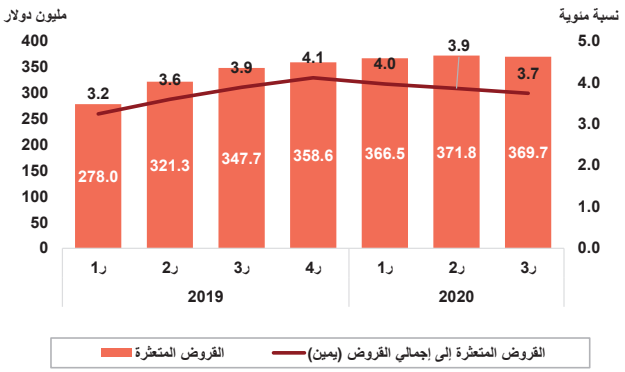

القروض المتعثرة

تراجع مستوى القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي نهاية الربع الثالث من العام 2020 بشكل طفيف (بنسبة 0.6%) مقارنة مع الربع الثاني 2020، بينما كانت أعلى بنحو 6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019، ليبلغ نحو 369.7 مليون دولار، أو ما يعادل 3.7% من إجمالي التسهيلات (أنظر الشكل 4-2). يعزى ذلك، بشكل أساسي، لتراجع التسهيلات المتعثرة في قطاعي التعدين والصناعة وقطاع تمويل السلع الاستهلاكية خلال الربع الثالث من العام 2020، بعد دفع الحكومة جزءاً من المبالغ المستحقة عليها على شكل أجور ورواتب لموظفي القطاع العام خلال هذا الربع، ما مكّن بعض الموظفين من سداد جزء من الديون المستحقة عليهم (أنظر الجدول 4-3).

أما بخصوص هيكل القروض المتعثرة بحسب فترة التعثر، أظهرت البيانات أن النسبة الأعلى من القروض المتعثرة (أكثر من ثلاثة أرباعها) لدى القطاع المصرفي مصنفة كخسائر، إذ بلغت نسبتها نحو79%، في حين شكلت القروض المشكوك في تحصيلها 16% من إجمالي القروض المتعثرة، أما القروض دون النموذجية فشكلت نحو (أنظر الشكل 4-3).[2]

جدول 4-3: التوزيع القطاعي للتسهيلات المتعثرة (مليون دولار)

البيان*	2019		2020		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
العقارات والإنشاءات	73.3	73.9	70.0	67.4	68.2
التعدين والصناعة	28.4	32.7	33.8	34.6	28.5
التجارة	103.1	105.5	112.3	106.3	116.9
الخدمات	23.8	30.2	28.0	29.2	34.3
تمويل شراء السيارات	2.9	3.1	3.9	4.9	5.1
تمويل السلع الاستهلاكية	58.5	56.9	57.3	60.5	51.0
أخرى في القطاع الخاص	57.7	56.3	61.2	68.9	65.7
المجموع	**347.7**	**358.6**	**366.5**	**371.8**	**369.7**

* أخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لكل من القطاعات الآتية: تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة لتمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة على أيّ من هذه القطاعات.

2- تصنف القروض بحسب فترات التعثر حسب تعليمات سلطة النقد إلى: (1) التسهيلات دون النموذجية، وهي التسهيلات التي مرّ على موعد سدادها مدة 91 إلى 180 يوماً (2) التسهيلات المشكوك في تحصيلها، وهي تلك التي مرّ على موعد تسديدها مدة 181 إلى 360 يوماً (3) الخسائر، وهي تلك التسهيلات التي مرّ على موعد سدادها 360 يوماً فأكثر.

شكل 4-3: هيكل القروض المتعثرة (مليون دولار)

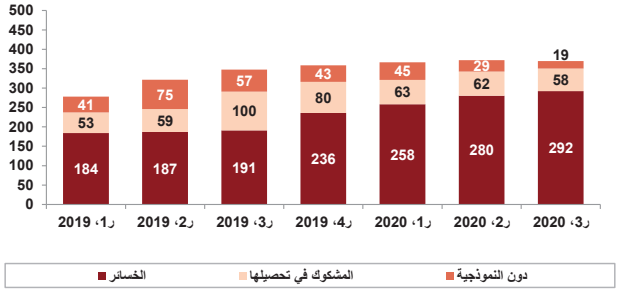

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

استمرت أرصدة سلطة النقد والمصارف بالتراجع خلال الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع السابق بنحو 7%، مقابل نمو بالنسبة نفسها مقارنة بقيمتها قبل عام، لتبلغ نحو 4.1 مليار دولار، لتشكل بذلك 22% من إجمالي موجودات المصارف. جاء هذا التراجع نتيجة انكماش كل من أرصدة المصارف في الخارج بنسبة 10%، والأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 7%، في المقابل، نمت الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 12% خلال الفترة نفسها (انظر الشكل 4-4).

شكل 4-4: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (مليون دولار)

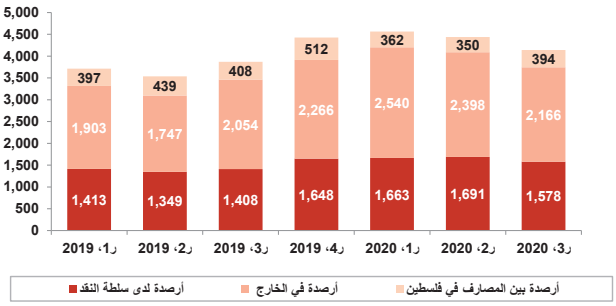

الودائع

سجلت قيمة إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) نمواً نهاية الربع الثالث من العام 2020 بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 15.3 مليار دولار، مشكّلة ما نسبته 82% من إجمالي المطلوبات. جاء هذا النمو نتيجة ارتفاع ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) بنحو 2% لتبلغ 14.1 مليار دولار. يعزى هذا النمو لسببين رئيسين، هما: زيادة عدد العمال في إسرائيل والمستعمرات خلال الفترة نفسها بنسبة 32%، كما يفسر تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل جزءاً من هذا النمو. كما ارتفعت الودائع المصرفية (أرصدة سلطة النقد والمصارف) بنسبة 4% خلال فترة المقارنة نفسها. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2019 فشهد إجمالي الودائع ارتفاعاً بنسبة 7.7%، حيث نمت ودائع الجمهور بنسبة 8%، والودائع المصرفية بنسبة 5%. ويتمثل السبب الرئيس لهذا الارتفاع في تراجع معدل سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، حيث إن 67% من قيمة الأرصدة و37% من ودائع الجمهور بعملة الشيكل.

استحوذت ودائع الجمهور على نحو 92% من إجمالي الودائع خلال هذا الربع (أو ما يعادل 14.1 مليار دولار)، توزعت بين الودائع الجارية (نحو 38%)، والودائع الادخارية والآجلة (نحو 32% و30% على التوالي). أما بحسب عملة الإيداع، فبقي التوزيع مستقراً عند نحو 38% للدولار و37% للشيكل، و22% للدينار، ونحو 3% للعملات الأخرى (انظر الشكل 4-5).

شكل 4-5: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)

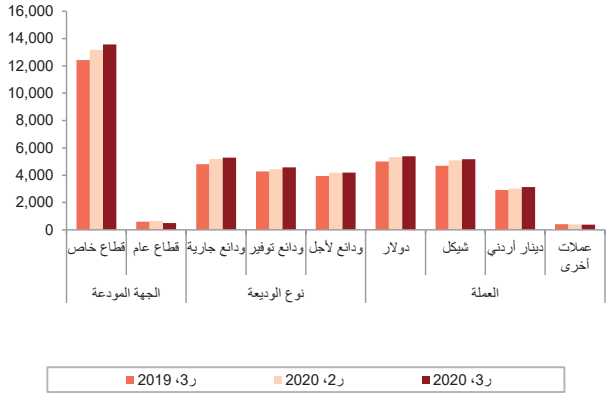

أرباح المصارف

تعافى صافي دخل المصارف في الربع الثالث من العام 2020، مع بداية عودة النشاط الاقتصادي نتيجة تخفيف الإجراءات الخاصة بالأزمة الصحية، فتضاعف أكثر من ثلاث مرات مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 30.7 مليون دولار مقارنة بنحو 9.1 مليون دولار في الربع السابق. أما مقارنة مع الربع المناظر من العام 2019، فتراجع صافي دخل المصارف بنسبة 22% نتيجة تراجع الإيرادات بشكل أكبر من التراجع في النفقات (تراجعت الإيرادات بنحو 9%، بينما تراجعت النفقات بنحو 6%)، وهو تراجع متوقع في ظل الأزمة الصحية وما ترتب عليها من إجراءات اتخذتها سلطة النقد للتخفيف من آثار هذه الأزمة، وتشمل: تأجيل الأقساط الشهرية للمقترضين مدة أربعة شهور للقطاعات كافة، وستة شهور للقروض في قطاع السياحة والفندقة، وحظر استيفاء أي رسوم أو عمولات أو فوائد إضافية على الأقساط المؤجلة، وإعفاء الخدمات المصرفية الإلكترونية وخدمات الصراف الآلي من العمولات والرسوم، إضافة إلى التوقف عن استيفاء رسوم تسوية الشيكات المعادة، ووقف عمولة الشيك المعاد لعدم كفاية الرصيد، ليسجل صافي دخل المصارف نهاية الشهور التسعة الأولى من العام 2020 نحو 78.7 مليون دولار، مقارنة بنحو 124.0 مليون دولار في الفترة المماثلة من العام 2019 (أنظر الجدول 4-4).

متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض

يشير تحليل البيانات للربع الثالث 2020 إلى تراجع متوسط أسعار الفائدة على العملات كافة مقارنة بالربع السابق، حيث سجل متوسط الفائدة على القروض بعملة الدولار نحو 5.36% مقارنة بنحو 5.71% في الربع السابق، كما بلغ متوسط الفائدة على القروض بالدينار الأردني 6.9% مقارنةً بـ 6.95%، أما على الشيكل الإسرائيلي فسجل متوسط سعر الفائدة 6.75% مقارنة بـ 7.08% خلال الفترة نفسها.

أما على الجانب الآخر، فشهد متوسط أسعار الفائدة على الودائع ميلاً للصعود على العملات كافة، لتسجل 2.38% للودائع بالدولار مقارنة بنحو 2.32% في الربع السابق، و2.74% للدينار مقارنة بـ 2.51%، و2.46% للشيكل مقارنة 2.07% خلال فترة المقارنة نفسها. وتمخض عن هذه التغيرات تراجع الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع على جميع العملات المتداولة في السوق الفلسطينية (أنظر الجدول 4-5).

جدول 4-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

البيان*	2019		2020		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الإيرادات	**238.7**	**233.0**	**240.9**	**208.7**	**218.0**
الفائدة المقبوضة	171.9	169.4	167.9	156.0	165.7
إيرادات العمولات	32.7	37.7	33.9	29.2	30.3
إيرادات أخرى*	34.1	25.9	39.1	23.5	22.0
النفقات	**199.3**	**196.2**	**202.0**	**199.6**	**187.3**
الفوائد المدفوعة	37.2	37.1	39.1	35.8	33.4
مصاريف العمولات	3.4	4.0	3.2	3.1	3.1
نفقات أخرى*	35.5	33.6	37.0	40.6	38.6
النفقات التشغيلية	113.6	119.1	112.6	107.3	103.2
الضرائب	9.6	2.4	10.0	12.8	9.0
صافي الدخل	**39.4**	**36.8**	**38.9**	**9.1**	**30.7**

* بند "أخرى" يشمل الإيرادات والنفقات من أوراق الدين المالية والاستثمارات، وعمليات تبديل العملات الأجنبية وتقييمها، وعمليات بنود خارج الميزانية، والنفقات والدخول التشغيلية الأخرى، إضافة للمخصصات.

جدول 4-5: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة

العملة	فوائد الإيداع %		فوائد الإقراض %		الهامش (نقطة مئوية)	
	ر2 2020	ر3 2020	ر2 2020	ر3 2020	ر2 2020	ر3 2020
الدولار	2.32	2.38	5.71	5.36	3.39	2.98
الدينار	2.51	2.74	6.95	6.90	4.44	4.16
الشيكل	2.07	2.46	7.08	6.75	5.01	4.29

حركة تداول الشيكات

بلغت قيمة الشيكات المتداولة أو المقدمة للصرف في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2020 نحو 4.2 مليار دولار مرتفعة بنسبة 3% مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه، في حين سجلت قيمة الشيكات المعادة 452.2 مليون دولار، متراجعة بشكل حادّ بنسبة 47% خلال فترة المقارنة نفسها (انظر الشكل 4-6). تشمل هذه البيانات قيمة الشيكات التي مرّت عبر غرف المقاصة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تشكل نحو 58% من القيمة الإجمالية للشيكات المتداولة و79% من قيمة الشيكات المعادة، وبين المصرف وفروعه (29% من الشيكات المتداولة، و16% من المعادة)، والشيكات المتداولة مع المصارف الأخرى (الإسرائيلية) (13% من الشيكات المتداولة، و5% من الشيكات المعادة). تجدر الإشارة إلى أن هذا التراجع في القيمة رافقه أيضاً تراجع بعدد الشيكات المتداولة والمعادة خلال الربع الثالث.

أما عند تحليل بيانات الشيكات المقدمة للتقاص في غرف المقاصة الوطنية، فيلاحظ تراجع قيمة الشيكات المقدمة للتقاص نهاية الربع الثالث من العام 2020 بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق لتسجل نحو 2.5 مليار دولار. كما سجلت تراجعاً ملحوظاً أيضاً مقارنة بالفترة نفسها قبل عام بنحو 23%. رافق هذا التراجع انخفاض في عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 19% مقارنة بالربع السابق، ونحو 23% مقارنة بالربع المناظر 2019. أما بحسب المنطقة الجغرافية، فتراجعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص في الضفة الغربية بنحو 1% لتسجل 2.3 مليار دولار، كما تراجعت في قطاع غزة بنحو 3% لتبلغ 140.6 مليون دولار. تشير البيانات إلى أن نحو 80% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص هي بعملة الشيكل، ونحو 14% بعملة الدولار، و6% بالدينار الأردني.

شكل 4-6: حركة تداول الشيكات (مليون دولار)

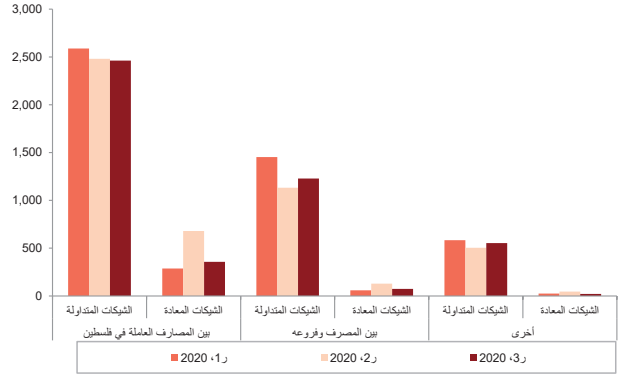

بعد العودة التدريجية للحياة الاقتصادية في الربع الثالث 2020، تراجعت أيضاً قيمة الشيكات المعادة في غرف المقاصة الوطنية بنسبة 47% مقارنة بالربع الثاني من العام لتسجل 357.0 مليون دولار، مقابل ارتفاع بنحو 6% مقارنة بالربع المناظر 2019. أدت هذه التطورات إلى تراجع قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بين المصارف العاملة في فلسطين، لتبلغ نحو 15% خلال الربع الثالث 2020، مقارنة بنحو 27% في الربع السابق، ونحو 11% في الربع المناظر 2019 (انظر الشكل 4-7).

شكل 4-7: نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص

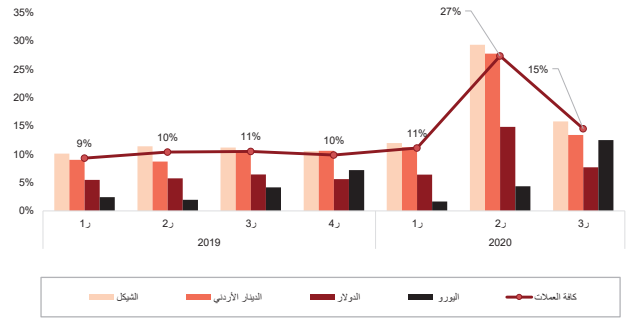

جدول 4-6: بيانات شركات الإقراض المتخصصة

البيان*	2019			2020		
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	216.3	213.7	262.5	259.4	265.2	259.7
- الضفة الغربية	166.5	167.9	214.6	214.4	220.2	216.7
- قطاع غزة	49.8	45.8	47.9	45.0	45.0	43.0
عدد المقترضين النشطين	78,186	76,502	75,444	74,065	73,853	72,360
عدد الفروع والمكاتب	93	93	100	100	100	97
عدد الموظفين	843	843	910	900	852	846

شركات الإقراض المتخصصة

تشير البيانات المتاحة حول قطاع الإقراض المتخصص إلى ارتفاع إجمالي موجودات شركات الإقراض المتخصصة نهاية الربع الثالث من العام 2020 بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق، لتسجل نحو 323.5 مليون دولار، كما سجل إجمالي موجودات هذه الشركات نمواً مقارنة بقيمتها قبل عام بنسبة 26%، بسبب ترخيص شركتين جديدتين.

توزعت أصول هذه الشركات بين قروض تجارية بنسبة 56%، وقروض إسلامية بنسبة 11%، وودائع بنسبة 17%، وتوزعت النسبة الباقية (16%) بين الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى، إضافة للنقد. بالرغم من ارتفاع موجودات هذا القطاع، فإن عدد الوظائف التي يوفرها تراجع قليلاً الربع الثالث. أما المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة، فسجلت انكماشاً خلال هذا الربع بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق، فيما كانت أعلى بنسبة 22% مقارنة بالربع المناظر 2019 لتبلغ نحو 259.7 مليون دولار، توزعت بنسبة 83% في الضفة الغربية و17% في قطاع غزة. كما تراجع أيضاً عدد المقترضين ليبلغ 72,360 مقترضاً، منهم 65% ذكور و35% إناث (انظر الجدول 4-6).

أما محفظة القروض حسب القطاعات الاقتصادية، فحافظت على توزيعها التاريخي، بسيطرة القروض الممنوحة للقطاع العقاري على الحصة الأكبر من هذا الائتمان بنسبة 32%، ثم القطاع التجاري بنحو 30%، تلاه قطاع الخدمات العامة بنحو 12%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 11%، فيما تأتي قروض القطاع الاستهلاكي في المرتبة الخامسة بنسبة 8%، ثم القطاع الصناعي بنسبة 5%، وأخيراً قطاع السياحة بواقع 2% من إجمالي محفظة شركات الإقراض المتخصصة.

كما بلغت قيمة القروض المتعثرة (المحفظة الخطرة) 30.7 مليون دولار، منها نحو 22.1 مليون دولار في الضفة الغربية و8.6 مليون دولار في قطاع غزة. أما توزيعها بحسب القطاعات الاقتصادية، فتشير البيانات إلى أن القروض الممنوحة للقطاعين الاستهلاكي والعقاري كانت أكثر تعثراً بنسبة تعثر 14% لكل منهما، ثم القطاع الصناعي بنسبة 10%، وجاء في المرتبة الثالثة كل من قطاع السياحة والقطاع التجاري بنسبة تعثر بلغت 9% لكل منهما، وأخيراً قطاعا الزراعة والخدمات العامة بنسبة تعثر 7% لكل منهما. في السياق نفسه، غطت المخصصات نحو 89% من إجمالي قيمة المحفظة الخطرة.

2-4 القطاع المالي غير المصرفي[3]

قطاع الأوراق المالية

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 438.1 نقطة في آخر يوم تداول في الربع الثالث من العام 2020، منخفضاً بنسبة 7% مقارنة مع الربع السابق (470.8 نقطة)، وبنسبة 15% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019 (517.7 نقطة). تم تداول ما مجموعه 39.2 مليون سهم بقيمة إجمالية 87.4 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2020، ما يمثل ارتفاعاً كبيراً للغاية بمقدار يفوق خمسة أضعاف حجم الأسهم المتداولة وقيمتها مقارنةً بالربع السابق الذي اتسم بقيود مشددة على النشاط الاقتصادي. ارتفع حجم الأسهم وقيمتها بنسبة 26% و75% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2019، على التوالي. انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنحو 5% نهاية الربع الثالث 2020 مقارنة بما كانت عليه نهاية الربع السابق، وبنحو 12% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019، لتصل إلى 3.3 مليار دولار (ما يعادل 19% من الناتج المحلي الإجمالي). يعكس هذا الارتفاع في أنشطة التداول نهاية الربع الثالث من العام 2020، وتحديداً في قطاعي الاستثمار والصناعة، أنّ الربع الثاني للعام نفسه شهد تعليق التداول في بورصة فلسطين في الفترة 2020/3/23، لغاية 2020/5/3، كما أن الربع المناظر من العام 2019، شهد شحاً في السيولة لدى الأفراد نتيجة أزمة المقاصة. بلغ إجمالي عـدد المتعاملين في بورصـة فلسطين 70,107 متعاملين مع نهاية الربع الثالث من العام 2020، بينهم 5% من المتعاملين الأجانب غالبيتهم من الأردن (انظر الجدول 4-7).

جدول 4-7: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثالث 2019	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	31.0	7.5	39.2
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	49.9	15.3	87.4
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,702.6	3,437.1	3,271.8
عدد الصفقات	6,884	3,273	3,533
عدد جلسات التداول	61	40	62
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) *	%21.6	%20.1	%19.1

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2019، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

يوضح الشكل 4-8 صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات نهاية الربع الثالث 2020. ويتّضح أن حصة الشركات بلغت 42%، في حين بلغت حصة الأفراد 25%.

بلغ إجمالي عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 64,114 مساهماً نهاية الربع الثالث من العام 2020، كما هو مشار إليه

3- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2020.

شكل 4-8: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثالث 2020 (مليون دولار).

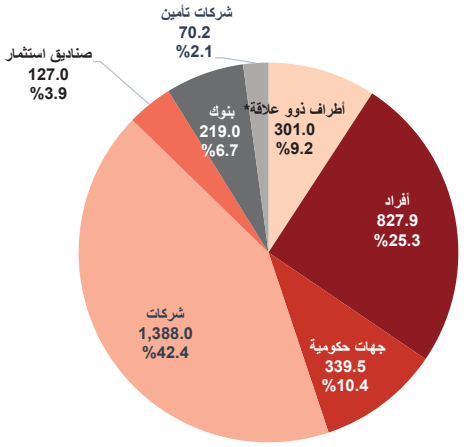

*أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

في الشكل (4-8)، يشكلون نحو 2% من إجمالي عدد السكان البالغين (15 سنة فأكثر) في فلسطين. بلغت إجمالي عدد الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين 116,018 حساباً نهاية العام 2019، كانت مشاركة الذكور فيها أكبر من مشاركة الإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة عشر شركات مع نهاية الربع الثالث من العام 2020. وشهدت المحفظة التأمينية (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة) نمواً بنحو 6% مقارنةً مع نهاية الربع السابق، مقابل انخفاض بسيط قدره 1% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر 2019، يأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين الأرباع. من جهة أخرى، لم يشهد إجمالي استثمارات شركات التأمين نمواً نهاية الربع الثالث 2020 مقارنةً مع الربع السابق، بينما كانت منخفضة بنحو 4% مقارنة مع الربع المناظر، كما شهد صافي التعويضات المتكبدة نهاية الربع الثالث 2020 ارتفاعاً حاداً بنحو 47% و26% مقارنةً مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي (انظر الجدول 4-8).

جدول 4-8: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار).

البيان	الربع الثالث 2019	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	76.8	71.6	75.8
إجمالي استثمارات شركات التأمين	251.3	238.3	240.3
صافي التعويضات المتكبدة	(45.2)	(38.7)	(56.8)
صافي الأقساط المكتسبة/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	%85.1	%85.8	%87.9
صافي التعويضات المتكبدة/ صافي الأقساط المكتسبة	%69.1	%63.0	%85.2

ملاحظة: الارقام ما بين الاقواس سالبة .

يوضح الشكل (4-9)، أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات، الذي بلغت نسبته 66% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثالث من العام 2020، يليه التأمين الصحي بنسبة 12%. كما يلاحظ أن هناك تركزاً كبيراً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاث من أصل عشر شركات عاملة في القطاع على نحو 51% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية الربع الثالث من العام 2020 (انظر الشكل 4-10).

قطاع التأجير التمويلي

تعمل في فلسطين 10 شركات تأجير تمويلي مرخصة، شهد أدائها ارتفاعاً في نهاية الربع الثالث 2020، إذ بلغ عدد العقود 327 عقداً بقيمة استثمار إجمالي 16.2 مليون دولار، ويمثل هذا ارتفاعاً كبيراً قدره 56%، و76% في عدد العقود وقيمتها على التوالي مقارنة بالربع السابق. أما بالمقارنة مع الربع الثالث 2019، فشهد عدد العقود وقيمتها انخفاضاً حاداً بنسبة 35% و27% على الترتيب، ويعزى الانخفاض إلى التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، التي أثرت بشكل سلبي على أداء الشركات، وسببت انخفاضاً في حجم نشاطها (انظر الجدول 4-9).

جدول 4-9: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعددها

الربع	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	عدد عقود التأجير التمويلي
الربع الثالث، 2019	22.1	504
الربع الثاني، 2020	9.2	210
الربع الثالث، 2020	16.2	327

مع نهاية الربع الثالث من العام 2020، ما زال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 38%، تليها مدينتا نابلس وجنين بنسبة 18% و12% على التوالي. ومن الملاحظ أنّ هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة، نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات، إلى جانب أن المركبات ما زالت تستحوذ على الحصة الأكبر (82%) من محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الثالث 2020. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها، أما الشاحنات والمركبات الثقيلة، فاستحوذت على ما نسبته 12%، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها) فبلغت نسبتها 6%.

شكل 4-9: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثالث 2020

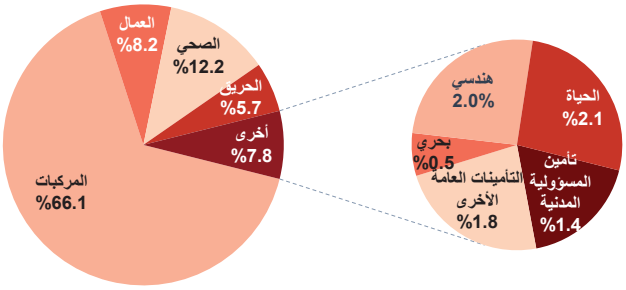

شكل 4-10: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثالث 2020

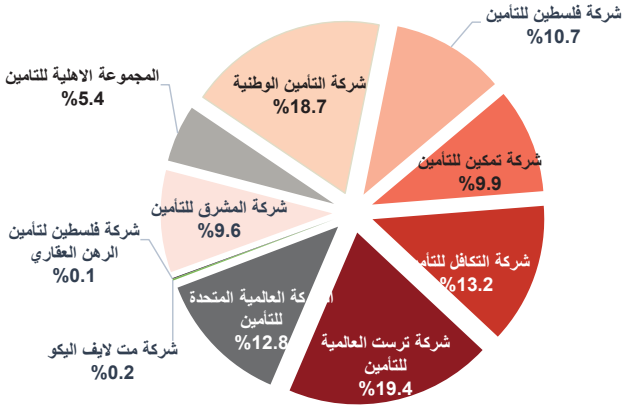

5- التنمية الاجتماعية في فلسطين: جودة التعليم كأحد أبعاد الفقر متعدد الأبعاد في ظل التعليم عن بعد

تلعب جودة التعليم دوراً محورياً في التأثير على مستويات الفقر متعدد الأبعاد، لهذا يشكّل تأثير جائحة كورونا على جودة التعليم، بسبب الإغلاقات الكلية أو الجزئية للمدارس، أحد أهم الآثار السلبية للجائحة، التي لها تداعيات مهمة على الأمد الطويل. نتعرض في هذا الجزء الخاص بالتنمية الاجتماعية إلى ما هو متوفر لدينا من معلومات - وله أولوية -عن هذا الموضوع.

مع تسارع وتيرة انتشار وباء كورونا وإغلاق المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات ومعاهد، انتهجت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية سياسة التعليم المُدمج، الذي يتضمن التعليم الوجاهي كاستراتيجية رئيسة، والتحوّل إلى التعليم عن بعد بشكل تلقائي عند تعذّر الوصول للمدارس. أما الجامعات الفلسطينية فتبنت بشكل شبه كامل نظام التعليم عن بعد خلال الفصل الدراسي الأول من العام 2021/2020، وهو ما يتوقع أن يستمر أيضاً خلال الفصل الدراسي الثاني. يطرح إغلاق المدارس والتعليم عن بعد تساؤلاً حول مدى تأثير جائحة كورونا على جودة التعليم، وبالنتيجة على تزايد نسب الفقر - بمفهومه الواسع - في فلسطين، فقد أظهرت نتائج مسح الفقر متعدد الأبعاد للعام 2017 أن مساهمة مؤشر "جودة التعليم"، كانت من ضمن المؤشرات ذات المساهمة المرتفعة في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد،[1] حيث ساهم بنحو 3.6% من قيمة المؤشر، هذا عدا مؤشرات أخرى تخص التعليم، مثل الرسوب، والتحصيل العلمي، والتسرب من المدارس، التي ساهمت بنسب أقل من مؤشر جودة التعليم في الفقر متعدد الأبعاد.

5-1 كيف تعاملت دول العالم مع جائحة كورونا فيما يخص قطاع التعليم؟

أدى إغلاق المدارس إلى انقطاع عدد كبير من الطلاب في العالم عن التعليم، خصوصاً في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وإلى صعوبة وصول الفئات الفقيرة والمهمشة للتعليم عن بعد، لافتقارها إلى الوسائل التكنولوجية اللازمة، مثل الإنترنت وأجهزة الحاسوب والتابلت بسبب ضعف قدراتها المالية، وعدم وجود بنية تحتية ملائمة، خاصة في المناطق البعيدة عن مراكز المدن. يوثق تقرير مشترك قامت به منظمة اليونسكو مع اليونسكو والبنك الدولي غياب القدرة على عقد الدروس بصورة منتظمة وتغطية المناهج المقررة كافة من خلال التعليم عن بعد. كذلك يضيف التقرير إن "عملية التعليم عن بعد، حتى في الدول المتقدمة، وفي أفضل الحالات، لم تكن بديلاً كافياً للتعليم الوجاهي، وللتفاعل بين الطلبة والمدرسين (UNESCO, UNICEF and The World Bank, 2020).[2] يشير تقرير صادر عن منظمة اليونسف إلى أنّ نحو 31% من طلاب المرحلة ما قبل الأساسية إلى الثانوية في العالم حرموا من الوصول للتعليم بعد تفشي وباء كورونا بسبب إغلاق المدارس، وعدم توفر الأدوات اللازمة للتعليم عن بعد لدى أسرهم. ويشير التقرير أيضاً إلى أن 90% من الدول اتخذت سياسات خاصة بالتعليم عن بعد، تختلف وفقاً لمستوى الدخل في الدولة، فالاعتماد على التعليمات من خلال المذياع كانت الوسيلة الأكثر استخداماً في الدول ذات الدخل المنخفض بنسبة 80%، وبنسبة أقل في الدول متوسطة الدخل، والمتوسطة العليا. أما وسائل التعليم من خلال الإنترنت والتلفاز فاستخدمت بنسبة أقل في الدول منخفضة الدخل (47%، و60% على التوالي)، في حين استخدمت بنسبة عالية (95%، و92% على التوالي) في الدول التي تقع ضمن شريحة الدخل الوسطى العليا.[3]

شكل الطلاب من المناطق الريفية 3 من أصل 4 من الطلاب الذين لم يستطيعوا الوصول إلى أي وسيلة من وسائل التعليم عن بعد (تعليم إلكتروني، إذاعي، بث عبر التلفاز) في أي دولة من الدول، وتزداد هذه النسبة في الدول ذات الدخل المنخفض. كما يشكل الأطفال المنحدرون من العائلات الأكثر فقراً ما نسبته 75% من الطلاب الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى أي تقنية من تقنيات التعليم عن بعد. تزداد نسبة الوصول للتعليم مع ارتفاع المستوى التعليمي للطلاب، فنحو 70% من فئة الأطفال في المرحلة ما قبل الأساسية (رياض الأطفال) كان من الصعب الوصول إليها، مقابل 18% فقط من طلاب المرحلة الثانوية العليا.

5-2 الوصول للتعليم في ظل تفشي وباء كورونا في فلسطين، وكيف استجابت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية

مع بدء تفشي فيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية أعلنت وزارة التربية والتعليم في الخامس من آذار2020 إغلاق المدارس جميعها، ورياض الأطفال والجامعات. "شمل الإغلاق 3,037 مدرسة، بواقع 2,300 مدرسة في الضفة الغربية، و737 مدرسة في قطاع غزة، حيث توقف نحو 1.43 مليون طالب وطالبة عن الذهاب للمدرسة (57% منهم في الضفة الغربية، و43% في قطاع غزة)، نحو 360,000 طفل منهم يعيشون في مناطق معزولة وفقيرة؛ أي لا تصلهم شبكة الإنترنت".[4] بدأت في حينها محاولات استبدال التعليم الوجاهي من خلال بعض وسائل التعليم عن بعد، كمحاولة بثّ دروس متلفزة، وإرسال واجبات للطلبة وتقييمهم أكاديمياً بناء عليها.

أشارت نتائج مسح قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أثر جائحة كوفيد-19 عن الفترة من (5 آذار- 25 أيار)، إلى أن 51% فقط من الأسر التي لديها أطفال (6-18 سنة) ملتحقون بالعملية التعليمية قبل فترة الإغلاق شارك أطفالها في الأنشطة التعليمية عن بعد خلال فترة الإغلاق (كما يظهر الجدول 5-1)، بما يشمل: مشاهدة برامج تعليمية، استخدام تطبيقات التعلم الإلكتروني، إنجاز واجبات حدّدها المعلمون. ويظهر الجدول ارتفاع نسبة مشاركة الطلاب من قطاع غزة في أنشطة التعلم من خلال الإنترنت، بشكل ملحوظ مقارنة بمشاركة الطلاب في الضفة الغربية، على الرغم من أن مشاركة الطلبة في التعليم عن بعد بشكل عام في الضفة الغربية أعلى قليلاً مقارنة مع قطاع غزة. يمكن أن يعزى ذلك إلى ارتفاع عدد المدارس التابعة لـ (الأونروا) في قطاع غزة (276 مدرسة، مقارنة مع 96 مدرسة في الضفة الغربية)،[5] تطور المنصة التعليمية الخاصة بمدارس (الأونروا) وإلزام الطلاب استخدامها،[6] حيث إن الكثير من المواد التعليمية والواجبات محمّلة على المنصة، وتحميل الطلبة إياها أقل تكلفة من طرق تعليمية أخرى، كتصوير فيديوهات وإرسالها للمعلم، الأمر الذي زاد من إقبال الطلبة على استخدامها مقارنة مع الوسائل الأخرى.

1- للمزيد حول مفهوم الفقر متعدد الأبعاد ومختلف مكوناته، يمكنكم الاطلاع على المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد المزدوج 62/61.

2- http://tcg.uis.unesco.org/wp-content/uploads/sites/4/2020/10/National-Education-Responses-to-COVID-19-WEB-final_EN.pdf

3- https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-1

4- https://www.unicef.org/brazil/media/10006/file/remote-learning-factsheet.pdf

5- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2020. رقم 21. رام الله- فلسطين. http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2545.pdf

6- http://ilp.unrwa.org/

جدول 5-1: نسبة الأسر التي لديها أطفال في العمر (6-18 سنة) وشاركوا في أنشطة تعليمية عن بعد، حسب طبيعة النشاط التعليمي والمنطقة (نسبة مئوية)

طبيعة الأنشطة التعليمية عن بعد	المنطقة		
	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
إنجاز الواجبات التي حددها المعلمون	95.7	95.3	96.1
استخدام تطبيقات التعليم من خلال النت	78.1	71.6	85.9
مشاهدة البرامج التعليمية من خلال المحطات التلفزيونية	38	23.4	55.2
تصوير فيديوهات من داخل المنزل وإرسالها إلى المعلم	51.2	58.3	42.8
أخرى	1.2	2	0.2
نسبة الأسر التي لديها أطفال (6-18 سنة) ملتحقون بالتعليم قبل الإغلاق وشارك أطفالها في أنشطة تعليمية (عن بعد) خلال فترة الإغلاق (25 آذار- 25 أيار /2020)	51	53.3	48.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. الفلسطينيون في نهاية العام 2020.

قبل البدء بالعام الدراسي 2021/2020، وضعت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية خطة للعودة للمدارس تبدأ مع الأسبوع الأول من أيلول 2020، اعتمدت نظام التعليم المدمج أو الهجين ما بين التعليم الوجاهي وعن بعد. تنص الخطة على أن يتلقى الطلاب التعليم الوجاهي عندما يسمح الظرف الصحي بذلك، والانتقال للتعليم عن بعد في حال اشتدت الحالة الوبائية وأغلقت المدارس. تبنت الوزارة مفهوماً واسعاً للتعليم عن بعد لا يقتصر على التعليم الإلكتروني، وإنما يتعداه إلى أنشطة واسعة، منها البرامج التلفازية، وتغيير نمط التعليم، والامتحانات بالطريقة التقليدية، بحسب ما صرح به وزير التربية والتعليم الفلسطيني.[7] نصت الخطة، أيضاً، على إعطاء طلاب الصفوف من الأول إلى الرابع حيزاً أكبر للتعليم الوجاهي تأكيداً على أهمية التفاعل بين المعلم والطالب في هذه المرحلة، فتم تقسيم كل صف إلى ورديّتين، يتم تدريس كل وردية على حدة خمسة أيام في الأسبوع. كذلك اتبعت الوزارة إجراءات عدة تتعلق بالتعقيم وضمان التباعد الاجتماعي من خلال مراجعة مستويات الاكتظاظ في الشعب الصفية، والتأكد من تقسيم الصفوف وفق التوصيات الصحية. يتلقى طلاب الصفوف من الخامس إلى الحادي عشر التعليم الوجاهي على شكل شعب تقسم بحيث يتلقى كل طالب خمسة أيام من التعليم الوجاهي خلال أسبوعين، ويستثنى الصف الثاني عشر حيث يكون الدوام وجاهياً. حاولت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تعظيم الاستفادة من الوقت المتاح للتعليم الوجاهي في ظل كورونا، بحيث يتم استخلاص المفاهيم الأساسية الأهم للطلبة في مسيرتهم التعليمية من المناهج وتقديمها لهم، والتركيز على المواد الأساسية كـ (الرياضيات، العلوم، اللغات)، على أن يتم تشجيع الطلبة على القراءة والبحث، وتعزيز الشراكة بين المدرسة والأسرة لتساهم الأخيرة قدر الإمكان في تحمل أعباء تعليم الطلبة خلال هذه الفترة.

3-5 دور انتشار التكنولوجيا في فلسطين في الوصول للتعليم عن بعد

يلعب انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً كبيراً في إمكانية وصول الطلبة إلى التعليم عن بعد، من خلال توفر الأدوات اللازمة للاتصال بالإنترنت، أو الوصول للمواد المتلفزة، أو البرامج الإذاعية من خلال المذياع، وهي الأدوات التي اعتمدتها الدول حول العالم لاستمرار المسيرة التعليمية خلال فترات الإغلاق، وتعذر الوصول للمدارس، بما يتلاءم ومستوى الدخل ومستويات التنمية الاقتصادية في كل بلد. سوف نسلط الضوء على بعض الإحصاءات من خلال "المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2019"،[8] في محاولة لمعرفة مدى جاهزية الأسر الفلسطينية للاندماج في عملية التعليم عن بعد.

يشير المسح إلى أن 33.2% فقط من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة يتوفر لديها جهاز حاسوب (مكتبي، محمول، لوحي)، ما يعرض نسبة عالية من الطلبة للحرمان من التعليم عن بعد، في حال تطلب ذلك وجود جهاز حاسوب لدى الأسرة، خاصة في المخيمات، حيث أن توفر أجهزة الحاسوب أقل انتشاراً (27.6%) مقارنة بالمدن (33.6%) والريف (33.7%). يشير ذلك إلى ضرورة مراعاة إمكانية عدم توفر أجهزة حاسوب لدى الأسر الفلسطينية، أو عدم وجودها بشكل كافٍ، وبالتالي ضرورة إيجاد طرق مختلفة للوصول إلى الطلبة. كما يعد توفر الإنترنت في المنزل عاملاً أساسياً ليتمكن الطلبة من الوصول للتعليم الإلكتروني. تشير البيانات إلى أن 79.6% من الأسر الفلسطينية تتوفر لديها خدمة الإنترنت في المنزل، ما يدل كذلك على أن عدداً لا بأس به من الطلبة لن يكون قادراً على الوصول إلى التعليم في حال اعتماد التعليم عن بعد على الاتصال المباشر بالإنترنت. أما عن الأسباب التي تحدّ من الوصول إلى خدمة الإنترنت، فيشير المسح إلى ارتفاع التكاليف (57.9% من الأسر)، وارتفاع التكاليف التشغيلية (59% من الأسر - 42% في الضفة الغربية، و77% في قطاع غزة). يحتم هذا الواقع إيجاد وسائل لدعم الأسر بغرض الوصول إلى الإنترنت، أو محاولة إيجاد آليات لا تعتمد على الاتصال المباشر بالإنترنت لضمان حصول أكبر نسبة ممكنة من الطلبة على حقهم في التعليم.

يشير الجدول 5-2 إلى نسبة انتشار أجهزة الحاسوب بأنواعها، وتوفر الإنترنت في المنزل، ووجود جهاز تلفزيون لدى الأسر الفلسطينية، ومعدل انتشارها وفقاً لنوع التجمع. وإذا ما لاحظنا الفرق بين توفر الإنترنت، وبين نسبة الأسر التي لديها جهاز تلفزيون، فإننا نجد أن نسبة توفر جهاز التلفزيون (90.7%) أعلى من توفر الإنترنت (نحو 80%)، وبالتالي قد يؤمِّن استغلال التلفزيون كمنصة للتعليم عن بعد فرصة الوصول لعدد أكبر، وشرائح اجتماعية أوسع من الطلاب، إلى جانب التعليم الإلكتروني الذي من شأنه توفير تفاعل أكبر بين الطلبة والمعلمين، إلى جانب التعليم الإلكتروني من خلال الإنترنت.

تعد الفئة العمرية من 10-17 عاماً الفئة الأكثر استخداماً لجهاز الحاسوب من بين جميع الفئات العمرية الأخرى بنسبة وصلت إلى 38.8%. أما عن مهارات استخدام الحاسوب لدى هذه الفئة فهي

7- https://www.facebook.com/Palestinian.MOE/videos/654381261829644/

8- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات2019-. تقرير النتائج الرئيسة. رام الله- فلسطين. http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2510.pdf

جدول 5-2: بعض مؤشرات انتشار تكنولوجيا المعلومات بين الأسر في الأراضي الفلسطينية (نسبة مئوية)

المتغير	المنطقة			نوع التجمع		
	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيم
نسبة الأسر التي يتوفر لديها جهاز حاسوب (مكتبي، محمول، لوحي)	33.2	35.7	28.7	33.6	33.7	27.6
نسبة الأفراد (10 سنوات وأكثر) الذين يستخدمون جهاز الحاسوب	26	24.8	27.8	27	25.8	20.8
نسبة الأسر التي لديها نفاذ للإنترنت في المنزل	79.6	83.5	72.7	79.8	80.9	74.5
نسبة الأفراد (10 سنوات وأكثر) الذين يستخدمون الإنترنت	70.6	74.1	65.2	71.3	69.7	65.4
نسبة الأسر التي لديها أطفال في الفئة العمرية (5-17) سنة ويستخدمون الإنترنت	41.8	43.1	39.7	42.7	39.1	37.5
نسبة الأسر التي لديها جهاز تلفزيون	90.7	96.5	80.5	90.1	96.8	84.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2019.

متدنية كما يشير الجدول 5-3، فهناك ما يزيد على نصف مستخدمي الحاسوب في الفئة العمرية (10-17) سنة لا يجيدون المهارات الضرورية للعملية التعليمية، كاستخدام البريد الإلكتروني، حيث لا يجيد أكثر من 80% استخدام هذه المهارة، ولا يجيد ما يزيد على 85% مهارات كإنشاء العروض التقديمية، عدا مهارات أساسية جداً كاستخدام أدوات النسخ، واللصق، التي يجهلها ما يزيد على 50% من المستخدمين في هذه الفئة، أي أن هناك صعوبات كبيرة تواجه الطلاب في انتقالهم إلى التعليم الإلكتروني من ناحية المهارات اللازمة للاستخدام، ما يقتضي تبني برامج لتدريب الطلاب على استخدام أجهزة الحاسوب بما يضمن استفادة النسبة الأكبر من الطلبة من أنشطة التعليم عن بعد والحفاظ على جودة التعليم.

من شبه المؤكد أن جائحة كورونا ستؤثر على جودة التعليم في فلسطين، كما هو الحال في معظم دول العالم. لذلك ستصبح القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية محدودة في ظل إغلاق المدارس، واعتماد أنظمة تعليم جديدة تراعي متطلبات التباعد الاجتماعي، لكنها في جوهرها تنحاز إلى فئة من المجتمع على حساب الفئات الأخرى، وبالنتيجة تنتقص من حقّها في التعليم ولو فترة من الزمن. يلاحظ أن الآثار السلبية لجائحة كورونا ليست متساوية على جميع الفئات، فالفقراء والمهمشون سيخسرون حقهم كلياً في التعليم مدة قد تكون طويلة، بينما تتمكن فئات أخرى من تقليل خسائرها عن طريق الاستفادة من أساليب التعليم عن بعد. كذلك، مع تفاقم سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ربما تصبح العودة إلى

جدول 5-3: مهارات استخدام الحاسوب والإنترنت للفئة العمرية: 10-17 سنة

	نسخ أو نقل ملف أو مجلد	استخدام أدوات النسخ واللصق لتكرار أو نقل المعلومات داخل المستند	نقل الملفات بين الكمبيوتر والأجهزة الأخرى	إرسال رسائل البريد الإلكتروني مع المرفقات	استخدام الصيغ الحسابية الأساسية في جداول البيانات	توصيل أجهزة جديدة	إنشاء عروض تقديمية إلكترونية باستخدام برامج عرض
فئة العمر من 10-17 سنة	46.2	41.2	29.8	17.8	18.4	13.9	13.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2019.

3-5 جودة التعليم في فلسطين وعلاقته بالفقر متعدد الأبعاد في ظل تجربة التعليم عن بعد

حسب التقرير الصادر عن منظمة اليونسف،[9] يعد مؤشر نسبة الالتحاق برياض الأطفال، أو بسنة على الأقل ما قبل المدرسة، من المؤشرات المهمة عالمياً، التي لها علاقة طردية مع التحصيل العلمي لاحقاً خلال سنوات الدراسة. لا تزال نسبة الالتحاق برياض الأطفال في فلسطين منخفضة (34.2% خلال العام 2020/2019)،[10] وهو ما يعود ربما إلى ارتفاع التكاليف، حيث تتبع نسبة مرتفعة من رياض الأطفال للقطاع الخاص (1,300 روضة)، مقابل 500 روضة حكومية فقط؛[11] ما يعني أن عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال معرض للانخفاض بسبب تداعيات جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعدد كبير من الأسر.[12] كذلك، لم تشمل سياسات التعليم عن بعد رياض الأطفال لصغر السن، وصعوبة التعامل مع الأطفال من خلال الإنترنت، وكان يكتفى بالإغلاق دون استبدال التعليم الوجاهي بأي طريقة للتعلم عن بعد. في حال تكرار الإغلاقات، قد يحرم هذه الفئة من الطلبة من تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة العام الحالي، وبالتالي خسارة العائد المتوقع على التعليم في هذا العمر.

الصفوف الدراسية صعبة، بالأخص للطلاب الذكور الأكبر سناً الذين توجهوا للعمل بسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى وسائل التعليم عن بعد والاستفادة منها. عليه قد نشهد ارتفاع في نسب تسرب من المدارس، ونسب رسوب أعلى، بالأخص في المناطق الأفقر، وفي المناطق التي يقل وصول الأسر فيها إلى الإنترنت والأجهزة اللازمة للتعليم عن بعد.

ترتبط أبعاد التعليم المختلفة بالفقر متعدد الأبعاد لعلاقتها المباشرة بأوضاع الأسرة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك من المحتمل ارتفاع مساهمة مؤشرات التعليم في الفقر متعدد الأبعاد في ظل انتشار جائحة كورونا في حال لم يتم اتخاذ التدابير الضرورية التي تراعي الفئات الفقيرة والمهمشة. تشير بيانات مسح أثر جائحة كوفيد 19 على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 39.5% من الأسر التي شارك أطفالها في الأنشطة التعلمية عن بعد خلال فترة الإغلاق الأولى قيموا التجربة على أنها سيئة ولم تؤد الغرض منها، بينما قيّمها نحو 39% بأنها جيدة مع إمكانية تحسينها. تشير بيانات المسح الأسري لانتشار تكنولوجيا المعلومات إلى أن تكنولوجيا المعلومات أقل انتشاراً في المناطق الأفقر كالمخيمات (انظر الجدول 2-5). ففي حين تظهر نتائج الفقر متعدد الأبعاد (2017) أن الفقر المادي أكثر انتشاراً في المخيمات مقارنة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، وهو ما يفسر ربما انخفاض نسبة الأسر التي تتمكن من الحصول على خدمة الإنترنت في المخيمات، بسبب ارتفاع تكاليفها.

9- UNICEF. 2020. Are Children able to continue learning during Schools closures? https://www.unicef.org/brazil/media/10006/file/remote-learning-factsheet.pdf

10- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2020. رقم 21. رام الله- فلسطين. http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2545.pdf

11- أعداد رياض الأطفال الخاصة والحكومية تم الحصول عليها من خلال مقابلة شخصية مع دائرة رياض الأطفال في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

12-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. الفلسطينيون في نهاية العام 2020. رام الله- فلسطين. http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2546.pdf

6-إصدارات حديثة

6-1 الدخل الأساسي المؤقت

مبررات الورقة

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تموز من العام 2020 تقريراً عن الدخل الأساسي المؤقت،[1] حيث تتكشف مع تسارع معدل حالات الإصابة بفيروس COVID-19 في أنحاء العالم، التكاليف الكبيرة المحتملة لفقدان الوظائف ومصادر الدخل، علماً أن أنظمة الحماية الاجتماعية في معظم البلدان النامية ضعيفة وتميل إلى تقديم الخدمة للعاملين في القطاع الرسمي غالباً؛ ما يترك الفقراء والمهمشين وأسرهم دون حماية بشكل جزئي أو كلي. يشير الانتشار السريع لـ COVID-19 في جميع الدول النامية، والأزمات الاجتماعية والاقتصادية المدمرة التي أعقبتها بسبب فقدان الوظائف إلى الحاجة إلى تدابير سياسية غير مسبوقة. في هذا السياق، يمكن للتحويلات النقدية الطارئة غير المشروطة أن تخفف من الآثار المباشرة لأزمة COVID-19 على الأسر الفقيرة وشبه الفقيرة التي لا يمكنها حالياً الحصول على المساعدة الاجتماعية أو الحماية التأمينية.

تشير البيانات إلى أن الاقتصادات ذات الدخل المرتفع تستحوذ على نصيب الأسد من الإنفاق الكلي العالمي على المساعدات الاجتماعية، في حين بلغ إجمالي إنفاق البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل نحو 77.9 مليار دولار أمريكي، أي 13.2% من إجمالي الإنفاق العالمي البالغ 589.6 مليار دولار أمريكي. من حيث نصيب الفرد، تنفق البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل نحو 7 دولارات على المساعدة الاجتماعية بالمتوسط، أو 9.5 دولار إذا تمت إضافة برامج التأمين الاجتماعي، وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع المتوسطات المقابلة البالغة 121-123 دولارًا التي سجلتها الاقتصادات ذات الدخل المرتفع. على الصعيد نفسه، تعد البلدان النامية أقل استعداداً وأقل مرونة في مواجهة الصدمات من الاقتصادات المتقدمة. حيث كشفت الأزمات السابقة عن أوجه عدم مساواة بنيوية متأصلة الجذور في هذه البلدان، التي يمكن أن تتفاقم بشكل كبير، وإن لم تتم معالجتها بشكل حاسم، فستضرب الآثار المباشرة للأزمة الحالية حياة الناس وسبل عيشهم. من ناحية أخرى، أدى تطور الوباء إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين على نطاق واسع، حيث زاد من عبء الرعاية على الأمهات العاملات، بينما تأثرت القطاعات التي تضم عمالة نسائية نسبياً بشكل أكبر من غيرها بشكل سلبي. بالإضافة إلى ذلك، هناك عواقب قد تكون ضارة وطويلة الأمد على التنمية البشرية. تشير التقديرات إلى أن التأثير على التعليم وحده يمكن أن يتسبب في انخفاض مؤشر التنمية البشرية للعديد من الدول لأول مرة منذ العام 1990، ما سيؤدي إلى محو التقدم الذي تم تحقيقه خلال السنوات الست الماضية.

ملخص المفهوم الأساسي للورقة

من هنا، جاءت هذه الورقة لتقدم تقديرات للدخل الأساسي المؤقت (TBI)، وهو الحد الأدنى من الدخل المضمون فوق خط الفقر للأشخاص المعرضين للخطر في 132 دولة نامية. تركز الورقة على تقدير الأحجام المحتملة لتحويلات الدخل إلى نحو 1.07 مليار فقير و1.71 مليار من السكان المعرضين للخطر في هذه الدول. حيث يمكن تنفيذ ذلك من خلال عدة أدوات سياساتية:

الأولى: منح زيادة على متوسط الدخل الحالي في كل بلد حتى عتبة الضعف (Vulnerability Threshold)؛ وتختلف قيمة عتبة الضعف حسب المنطقة. بواسطة ثلاثة خيارات تختلف بناء على التكلفة:

1. تحويل نقدي يعادل متوسط النقص في الدخل لكل بلد فيما يتعلق بعتبة الضعف المقابلة، ما بين 3.2 دولار في اليوم لبلدان جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، و5.50 دولار لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و13 دولاراً لبلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والكاريبي.
2. تحويل نقدي يعادل نصف متوسط دخل الأسرة أو الاستهلاك في كل بلد.
3. تحويل نقدي موحد قدره 5.5 دولار في اليوم.

الثانية: من خلال تحويلات إجمالية تتأثر (تتغير) بالاختلافات في متوسط مستوى المعيشة بين البلدان، لتغطية نحو 2.78 مليار فقير. في هذه الحالة، فإن التكلفة الإجمالية للدخل الأساسي المؤقت بتكلفة ما بين 200 مليار دولار شهرياً، و257 مليار دولار شهرياً.

الثالثة: من خلال تحويلات إجمالية موحدة، بغض النظر عن البلد الذي يعيش فيه السكان: الذي تبلغ تكلفته ضعف تكلفة التحويلات الإجمالية المتغيرة بالاختلافات في متوسط مستوى المعيشة بين البلدان، حيث قدرت الورقة التكلفة الإجمالية للتحويل الموحد البالغ 5.5 دولار في اليوم إلى الفقراء والمعرضين للخطر في العالم النامي بنحو 465 مليار دولار شهرياً.

تقوم منهجية الورقة على افتراض أنه على الرغم من أن تكاليف الأزمة واسعة النطاق وعميقة ويمكن أن تستمر فترة طويلة، فإن (TBI) قد يساعد الأشخاص على تغطية جزء من أساسيات الحياة بما في ذلك تغطية الإنفاق الأساسي. هناك أدلة قوية في البلدان النامية تشير إلى أنه في ظل وجود تحويلات نقدية غير مشروطة، يمكن حماية تراكم رأس المال البشري وتعزيزه من خلال الإنفاق على أنظمة غذائية أكثر وأفضل، وكذلك على خدمات الصحة والتعليم وكذلك حماية الأصول الإنتاجية وتراكمها وتنويع سبل العيش.

نشأت فكرة الدخل الأساسي المؤقت من مجموعة غير مسبوقة من الاستجابات لأزمة غير مسبوقة، يتم طرحها تحت أسماء مختلفة وبعتبات استهداف متنوعة في بلدان مختلفة حول العالم، بحيث تتقاطع مع أنظمة المساعدة الاجتماعية والتأمين الحالية، كذلك مع فكرة الدخل الأساسي الشامل القائم على الاستحقاق (UBI)،[2] الذي يضمن حداً أدنى للدخل الأساسي لجميع الأشخاص.

تحديات التطبيق

تستعرض الورقة بعض تحديات تنفيذ هذه السياسات، بما فيها كيفية توسيع التغطية والجمع بين أنظمة المدفوعات الرقمية والنقدية

1- UNDP (2020): UNDP Report: Temporary Basic Income: https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/transitions-series/temporary-basic-income--tbi--for-developing-countries.html

2- أنظر إلى صندوق الدخل الأساسي الموحد لكافة المواطنين في العدد 47 من المراقب الاقتصادي الربعي.

للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة. أيضاً كيفية تمويل تقديرات الدخل الأساسي المؤقت (TBI) دون جمع ضرائب جديدة، وكيفية البدء في معالجة تحديات الاقتصاد السياسي المعقدة التي يفرضها تطبيق حدّ أدنى مؤقت للدخل الأساسي. في الوقت الحالي، ينصب تركيز صانعي السياسات على التخفيف من آثار الأزمة المدمرة. حيث تشير الأرقام الواردة في هذه الورقة إلى أن استراتيجية الدخل الأساسي المؤقتة في متناول اليد، ويمكن أن تفيد في حوار أكبر حول كيفية معالجة نقاط الضعف في أنظمة الحماية الاجتماعية عالمياً.

2-6 آثار جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية

أصدرت منظمة الأمم المتحدة في تموز من العام 2020 تقريراً حول آثار جائحة كوفيد-19 الاقتصادية على المنطقة العربية،[3] إذ شهدت أغلب المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية تراجعاً حاداً في العام 2020 مقارنة بالعام السابق كما هو موضح في الجدول 1، ومن المتوقع أن تستمر آثار الجائحة في الأعوام القادمة.

جدول 1: الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على المنطقة العربية

المؤشر	مقدار التغير
الناتج المحلي الإجمالي	انخفاض بمقدار 152 مليار دولار
عدد الوظائف	فقدان 17 مليون وظيفة
عدد الفقراء	زيادة بمقدار 14.3 مليون شخص

من المتوقع أنّ يشهد الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية انكماشاً بنحو 5.6% في العام 2020 مقارنة مع العام 2019؛ أي إن المنطقة العربية سوف تخسر ما يقارب 152 مليار من إجمالي الناتج المحلي، ويعزى السبب في هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط نتيجة تراجع الطلب عليه، والتراجع الكبير في التحويلات الجارية، إضافة إلى الشلل التام الذي أصاب قطاع السياحة، كما أثرت الجائحة على السوق المالية في المنطقة العربية، إذ سجلت أبرز أسواق الأسهم العربية انخفاضاً بمقدار 23%.

المنطقة العربية تعتمد اعتماداً كبيراً على الإيرادات الحكومية من أجل تمويل حزم التحفيز اللازمة للإنعاش الاقتصادي، لكن في ظل الجائحة من المتوقع أن تشهد المنطقة العربية خسائر في الإيرادات الضريبية غير المباشرة بمقدار 20 مليار دولار، وأن ترتفع نسبة العجز المالي الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي من 2.9% في العام 2018 إلى نحو 10% في العام 2020. على أثر هذه الزيادة في العجز المالي، سوف تضطر الحكومات للاستدانة لسدّ الفجوة، ما يعني أن نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي هي بالأصل مرتفعة (بلغت نحو 91% في العام 2018) مرشحة للارتفاع. ما سينعكس بدوره على قدرة الحكومات على تمويل عمليات الاستجابة للتخفيف من آثار الجائحة.

تعد المنطقة العربية من أكثر المناطق التي تشهد تمييزاً بين الذكور والإناث في الأجور، إذ تتقاضى الإناث أجراً معدله أقل بنسبة 79% من الذكور. بالإضافة إلى ذلك فإن الإناث يشكلن نحو 62% من إجمالي العاملين في القطاع غير المنظم، لذا من المتوقع أن تعاني الإناث بشكل أكبر من تبعات الجائحة، إذ من المتوقع أن تفقد 700 ألف عربية وظائفهن جراء الجائحة. فيما يتعلق بمستوى التشغيل والعمالة في المنطقة ككل، تراجع عدد الوظائف جراء الجائحة بمقدار 17 مليون وظيفة خلال الربع الثاني من العام 2020 بالمقارنة مع الربع الأخير من العام المنصرم، على خلفية الإجراءات التقييدية التي قامت بها غالبية الدول للحدّ من انتشار الجائحة. شهدت أنشطة كل من خدمات الضيافة والطعام، التصنيع، البيع بالتجزئة، الأنشطة التجارية والإدارية الانخفاض الأكبر في عدد الوظائف. سوف يزيد ارتفاع عدد العاطلين عن العمل المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، وستترتب على ذلك زيادة في النفقات الحكومية.

يتلقى ما يقارب 55.7 مليون شخص في المنطقة العربية مساعدات إنسانية، ومن المتوقع أن يرتفع عددهم بمقدار 1.7 مليون شخص جراء الجائحة. كما يتوقع أنّ يرتفع عدد الفقراء في المنطقة العربية بمقدار 14.3 مليون شخص، ما يوصل العدد الإجمالي إلى ما يقارب 115 مليون شخص. نظراً إلى اعتماد المنطقة العربية على الواردات الغذائية لتلبية حاجتها من الغذاء، فإنه من المحتمل نشوب أزمة في الغذاء جراء الجائحة في بعض البلدان، وأن يصاحب ذلك ارتفاع في أسعار الغذاء، وفي حال تم ذلك، سوف تزداد معاناة هذه الفئات بشكل كبير.

ستسهم عوامل عدة في عرقلة عملية التعافي، يتمثل المحور الأول في تراجع التجارة، إذ تعتمد المنطقة العربية على الصادرات النفطية، المتوقع أنّ تشهد تراجعاً بنسبة 40% في العام 2020 مقارنة مع العام 2019، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط، والانخفاض الحاد في الإنتاج، واستمرار التراجع في أسعار النفط والإنتاج سيفاقم من آثار الجائحة وسيصعب من عملية التعافي من آثارها لاحقاً.

من المتوقع أن تشهد الواردات للدول العربية تراجعاً كبيراً عن قيمتها ما قبل الجائحة، وسيكون الجزء الأكبر من هذا التراجع من نصيب السلع الاستهلاكية، والمواد الخام والمعدات. سيلعب التراجع في هذه الواردات دوراً في عرقلة عملية التعافي، بسبب دورها الكبير في الاستهلاك المحلي، وأهمية الواردات من المعدات والمواد الخام في الأنشطة الصناعية المختلفة. أما المحور الثاني فيتمثل في البنية التحتية السيئة لقطاع النقل، ما سيعرقل عملية التعافي بلا شك.

يتمثل المحور الثالث في الانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 45%، الذي سيحرم المنطقة من استخدام مقدار 17.8 مليار دولار في عملية التعافي وخلق فرص العمل. ويتمثل المحور الأخير في وجود الصراعات والنزاعات بين عديد من دول المنطقة.

بخصوص عملية الاستجابة لآثار الجائحة، يوصي التقرير بإعادة صياغة الخطط الاقتصادية والتنموية، ويركز على ضرورة تعزيز الاستثمار الحكومي في ثلاثة مواطن استراتيجية:

- القطاعات الاقتصادية التي تضيف قيمة كبيرة للاقتصاد.
- الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الذي يشجع على الابتكار.
- رأس المال البشري والبنية التحتية، لمساهمتهما في تعزيز الإنتاجية.

ستعمل هذه الاستثمارات على خلق فرص عمل لائقة ودائمة. كما يوصي التقرير بضرورة دعم القطاع الخاص ومساندته، للتقليل من تسريح العمال، كما قدم التقرير اقتراحات عدة لمساعدة العمال، وذلك من خلال تأجيل أقساط المساهمات الاجتماعية المترتبة عليهم، ومنحهم مزيداً من الإعفاءات الضريبية، وتقديم المعونات النقدية لهم.

3- United Nations (2020): The Impact of COVID-19 on the Arab Region-An Opportunity to Build Back Better: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-07/sg_policy_brief_covid-19_and_arab_states_english_version_july_2020.pdf

7- مفاهيم وتعاريف اقتصادية

منهجية التجارب العشوائية المتحكم بها
Randomized Controlled Trials

يواجه الباحثون في العلوم الاجتماعية معضلة قياس التأثير المتوقع للسياسات التدخّلية التي يقترحونها، ذلك أن تقييم الأثر الناتج عن تدخل معين يتطلب عزل التأثير المتولد عن هذا التدخل عن التأثيرات المتولدة من مصادر أخرى. وجدت هذه المعضلة حلاً مُرضياً لها في العلوم الطبيعية منذ العام 1920 على يد إحصائي بريطاني يدعى رونالد فيشر. قام فيشر في سعيه لقياس تأثير استخدام السماد على غلة البطاطا بتقسيم الحقل إلى قطع متساوية، واختار عشوائياً بعض القطع ليعاملها بالسماد، وأخرى تركها دون تسميد. ونظراً لأن القطع كافة خضعت لعوامل خارجية موحدة (مثل كمية المطر، والحرارة، ونوع التربة) استنتج فيشر أن فارق الغلة بين قطع الأرض المسمدة وغير المسمدة يمكن أن يعزى حصرياً إلى تأثير السماد.

انتشر استخدام منهج فيشر على نطاق واسع في القرن الماضي في مجالات مختلفة، أهمها مجال اختبار فعالية العقارات الطبية وأعراضها الجانبية. يتم هذا عبر اختيار عشوائي لمجموعتين من الأفراد الذين يعانون من مرض معين، وإعطاء إحداهما علاجاً معيناً (المجموعة المعاملة) والأخرى علاجاً وهمياً (مجموعة السيطرة). ويمكن أن يعزى الفارق بين التطور الصحي المتوسط للمجموعة المعاملة بالمقارنة مع مجموعة السيطرة إلى تأثير الدواء أو اللقاح الخاضع للاختبار.

من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية

انتقلت منهجية فيشر، التي باتت تطبق على نحو واسع في العلوم التجريبية، إلى أبحاث العلوم الاجتماعية (ودراسات اقتصاد التطوير بشكل خاص) منذ نحو عقدين من الزمن فقط، وحصلت على الاسم المميز: "التجارب العشوائية المتحكم بها". انتشر استخدام هذه المنهجية بشكل سريع. وتشير التقديرات إلى أن 20% من الدراسات التقييمية التي أجراها البنك الدولي خلال 2000-2010 كانت تتبع منهجية التجارب العشوائية المتحكم بها، لكن النسبة ارتفعت إلى 80% في السنوات الخمس اللاحقة.[1] حصلت المنهجية على مصادقة ودعم أكاديمي واحتفالي استثنائيين حين فاز ثلاثة اقتصاديين - ممن تبنوا هذه المنهجية وطوروها واستخدموها في أبحاثهم المتعددة - بجائزة نوبل للاقتصاد في العام 2019.[2]

مع انتشار تطبيق المنهجية، بات كل ما يتوجب على الباحثين فعله لتقييم سياسة أو تدخل ما، هو ضمان توفر الاختيار العشوائي لعيّنتين، وتعريض إحداهما للمحفز السياساتي المطلوب، ثم جمع المعلومات عن التباين في تطور العيّنتين. ويقوم الباحث في الخطوة اللاحقة بتحليل المعلومات، باستخدام التقنيات الإحصائية المتطورة، ثم استخلاص التوصيات.[3] أو أن يقارن الباحث سلوكاً معيناً تحت ظرفين مختلفين قائمين (مثلاً أن بعض الولايات الأمريكية تبيح الإجهاض وأخرى تحظره) وملاحقة الآثار التي يمكن أن يتركها هذا التباين على السلوك (على معدل الجريمة مثلاً، كما فعلت دراسة شهيرة وجدت أن هناك علاقة بين حظر الإجهاض وارتفاع الجرائم).[4]

سوف نلخّص هنا، من أجل توضيح أفضل لمنهجية التجارب العشوائية المتحكم بها، واحدة من أهم الدراسات التي فتحت الباب واسعاً أمام استخدام المنهجية لتقييم أثر السياسات التدخّلية في الدول النامية. شارك في وضع الدراسة مايكل كريمر، وهو واحد من الفائزين الثلاثة بجائزة نوبل.

تقييم أثر علاج ديدان البطن عند الأطفال

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر معالجة ديدان البطن على تقليص فترات غياب التلاميذ عن المدارس، وزيادة تحصيلهم الدراسي في ريف كينيا.[5] تشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية إلى أن نحو ربع سكان العالم يعانون من أمراض ديدان البطن، وأنها منتشرة بشكل خاص بين الأطفال في عمر المدارس في الدول الفقيرة. شملت الدراسة أكثر من 30 ألف تلميذ وتلميذة يدرسون في 75 مدرسة ابتدائية في مقاطعة قرب بحيرة فكتوريا، غرب كينيا. تم اختيار المدارس، وتقسيم التلاميذ إلى مجموعات، بطريقة عشوائية. وجرى توفير علاج دوري لدود البطن لبعض المجموعات دون مجموعات أخرى. وبعد 3 سنوات (1998-2001)، توصلت الدراسة عبر المقارنة بين متوسط أداء المجموعات المعالَجة وتلك التي لم يتم علاجها، إلى عدد من النتائج، أهمها:[6]

- أدى العلاج إلى تقليص أعراض المرض القوية والمتوسطة بنسبة لا تقل عن 31 نقطة مئوية لدى الأطفال المعالَجين، وتحسُّن نسبة أطوالهم إلى أعمارهم (مؤشر على تحسن التغذية)، مقارنة مع الأطفال غير المعالَجين.
- أن التعليم الصحي والإرشادات الصحية (بما فيها مراقبة النظافة، والتأكد من انتعال حذاء) كان لها أثر ضئيل جداً على التحسن الصحي الذي تحقق؛ أي أن التحسن جاء حصراً نتيجة العلاج الطبي.
- أدى علاج دود البطن إلى تقليص غياب التلاميذ، وارتفاع نسبة دوامهم في المدارس بمقدار 9.3 نقطة مئوية مقارنة بتلاميذ المدارس غير المعالَجة، لكن العلاج لم يترافق مع تحسن في الأداء التعليمي (درجات الامتحانات) للتلاميذ المعالَجين.
- ترافق علاج أطفال المدارس مع آثار إيجابية خارجية (Spillover) على الأطفال الآخرين الذين يعيشون على مسافة 3 كيلومترات من المدارس التي عولج تلاميذها، وذلك بسبب انخفاض العدوى

1- https://theconversation.com/2019-nobel-prize-in-economics-the-limits-of-the-clinical-trial-method-125888.

2- يعمل اثنان من الفائزين الثلاثة في "مختبر عبد اللطيف جميل لمحاربة الفقر" في جامعة (أم. آي. تي) الأمريكية، الذي تطوعت عائلة رجل الأعمال السعودي بتمويله بعد عامين على تأسيسه في العام 2003. يعتبر المختبر الحصن الحصين لاستخدام منهجية التجارب العشوائية المتحكم بها وتطويرها، إذ بلغ عدد الدراسات التي أنجزها باستخدام منهجية البحث هذه (689 مع نهاية 2015 The Economist Dec 10, 2015).

3- ومن أهم هذه التقنيات ما يدعى "ما وراء التحليل الانحداري للتجارب العشوائية المتحكم بها" "Meta-Regression Analysis of Randomized Controlled Trials"

4- أنظر:
The Impact of Legalized Abortion on Crime: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=174508

5- Miguel, E., and M. Kremer. 2004. "Worms: Identifying Impacts on Education and Health in the Presence of Treatment Externalities." Econometrica 72(1): 159-217

6- https://www.povertyactionlab.org/evaluation/primary-school-deworming-kenya

في تلك المناطق. وقدرت الدراسة أن نسبة الإصابات المرضية انخفضت، والدوام المدرسي لتلاميذ المناطق المحيطة ارتفع. وتوصل البحث إلى أن نسبة الغياب الإجمالية في المدارس المعالجة تقلصت بمقدار الثلث بالمتوسط مقارنة مع المدارس غير المعالَجة.

- أن برنامج علاج دود البطن لدى تلاميذ المدارس الابتدائية فعال جداً من ناحية التكاليف، إذ إن إنفاق كل 100 دولار على العلاج ترافق مع زيادة 11.91 سنة تعليم للتلاميذ (نتيجة تقليص الغياب)، وهو ما يجعل هذا البرنامج أفضل من البدائل الأخرى من ناحية العائد على الاستثمار.

أفق جديد في دراسات تقييم السياسات

على الرغم من المراجعات النقدية الحادة التي ووجهت بها هذه الدراسة، فإنها كانت بمثابة فتح جديد. ليس فقط بسبب تبني الدول توصياتها عبر إطلاق حملات علاج وطنية لدود البطن (في كينيا ونيجيريا وفيتنام وعدد من ولايات الهند وغيرها)، ولكن أيضاً بسبب تنافس المنظمات الخيرية، الأهلية والدولية، على تمويل برامج محاربة الدود في الدول الفقيرة. وفر نشر الدراسة في واحدة من أهم المجلات الاقتصادية الأكاديمية شهادة اعتراف ساعدت على اعتماد المنهجية المستجدة وانتشار تطبيقها لاختبار التوصيات السياساتية ودعمها.

راجعت مجلة الإيكونومست الأبحاث التي نشرت (باللغة الإنكليزية) في المجلات الاقتصادية المتخصصة خلال الفترة 1990-2019 التي بلغ عددها نحو 910 آلاف دراسة، وتوصلت إلى أن نسبة الأبحاث التي تطرقت إلى دول في أفريقيا وآسيا (بما فيها دول الشرق الأوسط) ارتفعت من 17% في أول الفترة إلى 41% في آخرها.[7] وأرجعت المجلة أحد أسباب هذا الارتفاع إلى انتشار تطبيق منهجية التجارب العشوائية المتحكَّم بها، إذ أسبغ هذا المنهج على دراسات التنمية اعترافاً أكاديمياً بعد طول إهمال وتجاهل، وسمح بإجراء دراسات مكممة (ذات تحليلات ونتائج كمية) على اقتصاديات الدول الفقيرة، على الرغم من مشاكل غياب السلاسل الإحصائية الكاملة فيها.

لم يقتصر الأمر على التوسع الكمي، إذ امتدت استخدامات المنهج من تقييم التدخلات إلى مجالات متنوعة كثيرة، بدءاً من إصلاحات التعليم، وتحفيز دوام المعلمين وحضورهم، وتوفير القروض الصغيرة للفقراء، والاستعاضة عن مساعدات الغذاء العينية بالنقدية، واستخدام البطاقات الذكية في مخيمات اللجوء، وتوزيع فلاتر المياه وشبكات الحماية من البعوض، وانتهاء بالعوامل التي تؤثر في قرار الشبان القيام بالعمليات الانتحارية.[8]

يؤكد أنصار المنهج أن التوصيات التي تتولد من التجارب المتحكَّم بها تستند حصرياً إلى الوقائع المراقَبة، وأنها عملية وغير متناقضة وقابلة للتنفيذ. كما أن التجارب العشوائية هي تجارب شبه طبيعية تتولد عنها توصيات دقيقة وحذرة، ولا تتلوث بالأهواء السياسية والتوجهات الأيديولوجية المسبقة. بلغ تتويج المنهج ذروته مع الكلمات التي منحتها لجنة جائزة نوبل له: "إن منهج التجارب العشوائية المتحكم بها، الذي باتت له الآن سطوة تامة على اقتصاد التنمية، جعلته قادراً على تقديم حلول يمكن الركون إليها بشأن أفضل السبل لمحاربة الفقر".

أسباب سرعة انتشار المنهجية والنقد ضد المبالغة في فوائدها

يقف عدد من الأسباب وراء سرعة انتشار تطبيق المنهج، وترحيب هيئات مساعدات التنمية والتطوير به، من بينها التحيز العام تجاه النتائج والتوصيات ذات الطابع الكمي (مقارنة بالتوصيات التي لا تترافق مع حسابات رقمية وتحليلات كمية). يضاف إلى هذا إصرار الاقتصاديين على أن التوصيات السياساتية التي تتعلق بالاقتصاد الكلي (Macro) يجب أن تؤسس، وأن تجد تبريرها، على قاعدة الاقتصاد الجزئي (Micro)، أي على أرضية سلوك الفرد أو المنشأة في سعيهما لتعظيم المنفعة أو الأرباح على التوالي. أخيراً، هناك التحول الذي طرأ على تفضيلات الجهات المانحة للمساعدات وأولوياتها، لجهة التركيز على مشاريع صغيرة متعددة ترمي إلى إعطاء نتائج سريعة وظاهرة للعيان. ولجهة تمويل البرامج الهادفة إلى تصحيح سلوك الأفراد، والقضاء على العوائق التي تحول دون انطلاق المبادرات الفردية لتحسين ظروف الحياة، عوضاً عن تمويل مشاريع تأسيس البنى التحتية أو برامج مرتبطة بالسياسات الوطنية التنموية.

دار نقاش ساخن بين أنصار المنهجية الجديدة، وبين أولئك الذين يعتقدون أن التجارب العشوائية المتحكم بها لها فوائد في تطبيقات ومجالات معينة، لكنها لا ترقى إلى التعميمات المبالغ فيها التي يسبغها مشايعوها عليها، في المقابل، يقدّم المشككون بصلاحية المنهج الجديد، وبقدرته على توفير أدوات مثلى لتقييم سياسات محاربة الفقر، ثلاث حجج لدعم وجهة نظرهم:

- أن النتائج والتوصيات التي تتولد من التجارب العشوائية المتحكم بها تعاني من قصور فيما يتعلق بصحتها الخارجية والداخلية. فهي من الناحية الخارجية نتائج محلية إلى أبعد حدّ، ولا يمكن تعميمها إلى أي درجة، إذ إن نتائج تجربة ما في أحد أطراف الريف المغربي مثلاً، لا تصح بالضرورة في أرياف أخرى، لا بل يمكن ألا تتكرر حتى في طرف آخر من أطراف المغرب. أما من الناحية الداخلية، فغالباً ما يكون سلوك الأفراد في التجارب متنوعاً وغير متجانس، وتعبّر نتائج التجارب عن متوسطات للسلوك، وهي تغطي نطاقاً واسعاً من ردود الفعل التي تعكس مصالح متضاربة في معظم الأحيان.
- أن منهج التجارب العشوائية يهمل دور النظرية ويعتمد التجريب فقط. تلقي المنهجية بالتجارب وتترك النتائج تتحدث عن نفسها، تماماً كمن يلقي صنارة الصيد دون فكرة مسبقة عن أي شيء سيصطاد، فهي لا تعطي توجيهات شافية عن كيف يمكن محاربة الفقر، أو ضمان تحقق النمو المستدام، ثم إنها تخلق فجوة يصعب ردمها بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلّي نظراً لأن التوصيات النابعة من التجارب المنفردة والمتعددة لا يمكن تأطيرها معاً بشكل ممنهج ومتماسك.
- أن الدول المتطورة أصبحت غنية نتيجة تحولات واسعة أثرت على مختلف مناحي الحياة، وليس نتيجة إجراءات محددة ذات طبيعة تكنوقراطية. إن قصص النجاح البارزة للحدّ من الفقر في القرن الماضي، كما في الصين، تحققت نتيجة التوسع في التجارة الدولية والإصلاح الراديكالي الشامل، وليس بسبب مجرد إجراءات محصورة لمعالجة دود البطن أو إصلاح التعليم مثلاً، ولا يستطيع منهج التجارب المقارن الإجابة عن الأسئلة الكبيرة، مثل: لماذا وكيف حصل هذا التطور العظيم؟

باختصار إذاً، لا شك في أن منهج التجارب العشوائية المتحكَّم بها حقق إنجازات أكاديمية وعملية مهمة في حقل اقتصاد التطوير، ومع ذلك يجب أيضاً الاعتراف بالمثالب التي يعاني منها المنهج، التي تترك حدوداً على صلاحية نتائجه، وتحدّ من فرص استخدامه في مجالات كثيرة.

7- The Economist Dec 12, 2020.

8- See for example: Employment Restrictions and Political Violence in the Israeli-Palestinian Conflict.
https://www.boi.org.il/deptdata/mehkar/papers/dp1204e.pdf

ملخص لأبرز التطورات الاقتصادية في الربع الثالث 2020

يشمل هذا القسم ملخصاً لأبرز الأحداث والأخبار الاقتصادية خلال الفترة التي يغطيها المراقب، حسب التسلسل الزمني.

إغلاق كامل في الضفة الغربية

فرضت السلطة الوطنية الفلسطينية إغلاقاً تاماً للمرة الثانية على الضفة الغربية في الأول من تموز 2020، بعد تفاقم الحالات المؤكدة المصابة بفيروس كورونا. استمر الإغلاق أحد عشر يوماً، تلاه فرض إجراءات وقائية مشددة، واعتماد ساعات عمل محددة، مع الحدّ من التنقل بين المحافظات، وإغلاق المنشآت الاقتصادية "غير الأساسية".

تراجع حاد في الإيرادات العامة

أفاد وزير المالية، شكري بشارة، في 2 تموز 2020، بأن الإيرادات العامة شهدت تراجعاً بنسبة 80% (1.1 مليار شيكل) خلال حزيران 2020، نتيجة تراجع إيرادات المقاصة (720 مليون شيكل)، والإيرادات المحلية (280 مليون شيكل)، وتأخر استلام مساعدات خارجية بقيمة 100 مليون شيكل. يأتي التراجع في الإيرادات العامة نتيجة الأثر المزدوج لجائحة كوفيد-19، ووقف التنسيق مع الحكومة الإسرائيلية.[1] لجأت الحكومة، ضمن جهودها للتغلب على الأزمة وتغطية النفقات، إلى الاقتراض من البنوك المحلية، كما أعلنت في 2 تموز عن صرف 50% من قيمة رواتب أيار ومخصصات التقاعد (بحدّ أدنى 1750 شيكلاً) لنحو 25% من موظفيها.[2]

دعم من الحكومة لقطاع السياحة

أعلن شكري بشارة، وزير المالية، في 9 تموز 2020، عن دعم لقطاع الفنادق في الضفة الغربية بمبلغ 11 مليون شيكل لمواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا.[3]

تخفيض عمولة الشيكات المرتجعة

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية، في 22 تموز 2020، عن تخفيض عمولة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد، لتصبح نحو 6 دولارات،[4] مقارنة بـ 15 دولاراً قبل إصدار القرار، فيما بقيت العمولة على الشيكات المرتجعة لأسباب فنية 10 دولارات.[5] جاءت الخطوة، استجابة لاحتجاج الغرف التجارية والشركات وتذمر المواطنين، من الوضع الاقتصادي المتردي الناجم عن تفشي الوباء، ما حال دون تمكن شريحة واسعة منهم من الوفاء بالتزاماتها، مطالبين بإيجاد آلية لدفع الشيكات المرتجعة على أقساط مؤجلة.[6]

الاتحاد الأوروبي يدعم موازنة الطوارئ والحماية الاجتماعية

قدّم الاتحاد الأوروبي في 27 تموز 2020 دعماً لموازنة الطوارئ بنحو 23 مليون يورو، خصصت لدفع جزء من رواتب أكثر من 43,000 موظف خدمة مدنية ومتقاعد في الضفة الغربية لشهر حزيران، يعمل معظمهم في القطاعات الاجتماعية (الصحة والتعليم).[7] وفي 28 تموز 2020، قدم الاتحاد الأوروبي والنمسا وإيرلندا منحة بقيمة 23.5 مليون يورو لمساعدة وزارة التنمية الاجتماعية على دفع مخصصات اجتماعية للأسر الفلسطينية الفقيرة من خلال برنامج التحويلات النقدية في الضفة الغربية أيضاً.[8]

1. http://bit.ly/3t963Fo
2. http://bit.ly/3pmt6u2; http://bit.ly/3sYm151 ; http://bit.ly/2M5KMvu ; http://bit.ly/3op7KL8
3. http://bit.ly/2Nvz1yI
4. https://bit.ly/2Q2KoMJ
5. https://bit.ly/2YaC6H4 ; https://bit.ly/2YdNB02
6. https://felesteen.ps/post/64164/html. https://www.wattan.net/ar/video/313959.
7. https://bit.ly/3kUx1Mz
8. https://bit.ly/3g72oQB

منحة من البنك الدولي لدعم الحماية الاجتماعية

وافق البنك الدولي، في 27 تموز، على منحة بقيمة 30 مليون دولار تحت مظلة "مشروع الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية من جائحة فيروس كورونا بالضفة الغربية".[9] يوفر المشروع الجديد مساعدات نقدية وفرص عمل قصيرة الأجل للسكان الذين فقدوا دخلهم نتيجة الجائحة ودخلوا حديثاً إلى دائرة الفقر، والأسر الفقيرة أصلاً قبل تفشي الجائحة.

النساء العاملات في فلسطين تأثرت أعمالهن التجارية سلباً بالوباء

أعلن خالد عسيلي، وزير الاقتصاد الوطني، في 11 آب 2020، أن المسوحات الإحصائية أظهرت أن 95% من النساء العاملات في فلسطين تأثرت أعمالهن التجارية سلباً بالوباء.[10]

تأثير الجائحة على الحياة الاقتصادية في غزة

نشرت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ورقة، في 18 آب 2020، تسلط الضوء على تداعيات وباء كورونا على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة.[11] مع نهاية الربع الأول من العام 2020، وصل معدل البطالة في القطاع قرابة 46%، وتوقفت أنشطة قطاع السياحة بشكل تام منذ ظهور الوباء في القطاع، وتراجعت أنشطة قطاع النقل بنسبة 80%. كما فقد قرابة 10,000 عامل في قطاع الصناعة وظائفهم، وكانت الصناعات الإنشائية، والورقية، والمعادن، والألومنيوم أكثر القطاعات الصناعية تضرراً. كما تراجعت القدرة الإنتاجية للقطاعات التجارية بنسبة تراوحت بين 60% إلى 70%، وتكبد القطاع الزراعي خسائر فادحة نتيجة إغلاق المعابر، ووقف تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية.

الاحتلال يمنع دخول الوقود للقطاع

منعت حكومة الاحتلال، في 18 آب 2020، دخول إمدادات الوقود إلى قطاع غزة (بما في ذلك إمدادات الوقود من الجهات المانحة)، ما أدى لوقف عمل محطة غزة لتوليد الكهرباء، وهي المحطة الوحيدة التي تعمل في القطاع.[12] وتسبب إغلاق المحطة في انخفاض عدد ساعات إمداد سكان القطاع بالكهرباء إلى 2-3 ساعات يومياً فقط.[13]

خطة السلطة الفلسطينية للتعافي من آثار الجائحة

قدم مكتب رئيس الوزراء، في 19 آب 2020، عرضاً لمشروع خطة السلطة الوطنية الفلسطينية للتعافي من آثار الجائحة. تتضمن الخطة مجموعة واسعة من السياسات الاقتصادية، منها سياسات اعتمدتها الحكومة الفلسطينية في مرحلة ما قبل الوباء، وأخرى تدابير مقترحة للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الحالية. تشمل خطة الحكومة الآتي:

- العمل بشكل مكثف لتطبيق استراتيجيات التنمية بالعناقيد الاقتصادية خلال عام واحد، والانتهاء من إنشاء مرافق البنية التحتية والأطر القانونية كافة لمشروع العناقيد خلال ثلاث سنوات.
- اعتماد خطة للتوزيع الكفوء لاستخدام الأراضي، وتعزيز كفاءة هيئة الأراضي وتسوية المياه بهدف تسريع وتيرة العمل على مشروع تسوية الأراضي.
- تفعيل القوانين الخاصة بتحفيز الإنتاج وتحسينها، وتشجيع الصادرات المحلية، وفرض قيود فنية على الواردات من التجار الإسرائيليين، وفرض ضريبة دخل على العمال في إسرائيل، وتقليص الاعتماد على عملة الشيكل في المعاملات التجارية، ودراسة إمكانية منع العمال الفلسطينيين من العمل في المستوطنات الإسرائيلية.
- حشد الموارد المالية للاستثمار في مشاريع للتنمية المحلية ذات

9. https://bit.ly/2Y9wVHe
10. https://www.alhadath.ps/article/126200/
11. https://bit.ly/2MoIrf4
12. http://bit.ly/3iM2DUe
13. https://bit.ly/2Fw86iK

الأثر البعيد، مثل إنشاء مصنع للأسمنت، ومصفاة لتكرير النفط، ومشاريع الطاقة المتجددة.

- إيجاد وسيلة للتحرر من بروتوكول باريس الاقتصادي والوصول لإطار عمل اقتصادي جديد مع إسرائيل يراعي المتطلبات التنموية للاقتصاد الفلسطيني.
- تخفيض ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الإنتاج المحلي بنسبة تتراوح بين 1-4%، وإعفاء المنتجات الزراعية المحلية من ضريبة القيمة المضافة بشكل كامل.
- إلزام المؤسسات الحكومية استخدام المنتجات الوطنية فقط عند طرح عطاءات للزي المدرسي والعسكري.
- رفع نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الصناعي من مستواها الحالي البالغ 5.3% إلى 10% من إجمالي التسهيلات الائتمانية.
- توسيع قائمة خيارات التمويل لشركات القطاع الصناعي، وإعادة تأهيل البنية التحتية للقطاع، والمواءمة بين احتياجات التعليم العالي والمهني واحتياجات القطاع الصناعي بشكل أفضل، والبحث عن شراكات محلية وأجنبية للاستثمار في صناعات جديدة، أو بهدف إعادة هيكلة الصناعات القائمة لزيادة قدرتها التنافسية.
- تخصيص مبالغ نقدية للعمال المهرة العاطلين عن العمل في قطاع السياحة من خلال الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال، وتخصيص 750,000 دولار لصندوق إقراض مؤسسات الضيافة.
- تقديم إعانات مالية لصغار المزارعين، وتفعيل دور صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.
- تسريع سن قانون الشركات الفلسطيني.

إغلاق في قطاع غزة، وتصعيد احتلالي

تم فرض إغلاق مشدد على القطاع المحاصر، في 24 آب 2020، بعد اكتشاف حالات مصابة بكورونا خارج مراكز الحجر الصحي لأول مرة.[14] تزامن إغلاق قطاع غزة مع تدهور في الأوضاع الأمنية، وتشديد القيود الإسرائيلية على القطاع.[15] في 6 آب 2020، بدأ الجيش الإسرائيلي شنّ غارات جوية شبه يومية على قطاع غزة، استمرت حتى 31 آب، حين تم التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار، ووافقت الحكومة الإسرائيلية على إثره على إعادة فتح مناطق الصيد.[16]

تسهيلات ائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

صرح محمد مناصرة، مدير دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد الفلسطينية، في 25 آب 2020، عن منح تسهيلات ائتمانية بنحو 32 مليون دولار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من وباء كوفيد-19 من خلال برنامج "استدامة"،[17] وهي مبادرة أطلقتها سلطة النقد الفلسطينية في أيار الماضي، بهدف ضخ 300 مليون دولار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر المتضررة من الجائحة. يتم منح هذه القروض بأسعار فائدة مخفضة تصل إلى 3%، وفترة سداد تصل حتى 36 شهراً.[18] كما أعلنت سلطة النقد الفلسطينية عن إصدار تعليماتها للبنوك بتأجيل خصم أقساط القروض المستحقة عن تموز لموظفي القطاع العام كافة، وعدم استيفاء أي رسوم أو فوائد إضافية.[19]

أزمة مستشفى المقاصد

أعلنت نقابة العاملين في مستشفى المقاصد، في 26 آب 2020، الإضراب عن العمل بسبب تفاقم الأزمة المالية، ما أدى لتأخر صرف الرواتب لأشهر عديدة، هذا دعا الحكومة الفلسطينية للاستجابة سريعاً لتأمين قرض بنكي، واستئناف التحويلات الطبية إلى المستشفى لمساعدتها على سداد ديونها.[20] كما تعهدت إدارة المستشفى بتنفيذ برنامج إصلاحات مالية للحيلولة دون تكرار الأزمة المالية، وتراكم المزيد من الديون عليها.

القدرة على تحمل تكاليف السكن

نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في نهاية آب 2020، دراسة أظهرت أن 70.1% من الأسر ليست لديها القدرة المالية على بناء/ شراء منزل خاص بها،[21] وأن ربع الأسر الفلسطينية فقط تستطيع بناء/ شراء وحدة سكنية واحدة، و1.4% من الأسر تستطيع بناء/ شراء وحدتين فأكثر. ومما لا شك فيه أن الوضع ساء بعد الجائحة، خاصة في ضوء خسارة 42% من الأسر الفلسطينية نصف دخلها منذ بداية الأزمة.[22]

عنقود قلقيلية الزراعي

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية، في 20 أيلول 2020، عن نجاح الجهود المبذولة لتأسيس مشروع عنقود قلقيلية الزراعي الذي أطلق العام الماضي.[23] وأشار إلى أن العنقود ساهم بشق أكثر من 100 طريق زراعية، واستصلاح 1,822 دونماً من الأراضي وتأهيلها، وزراعة 43,550 شجرة مثمرة، وإيجاد 426 وظيفة مباشرة.[24]

بدأ العمل بخدمة التناقل الرقمي

أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في 20 أيلول 2020، عن العمل بميزة التناقل الرقمي في فلسطين.[25] تسمح الميزة بالانتقال من مزود خدمة إلى آخر مع الحفاظ على رقم الهاتف المحمول الأصلي، وتمنح المستهلك حرية الاختيار بين مزودي الخدمة.

خسائر قطاع السياحة تجاوزت المليار دولار بسبب الجائحة

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار بياناً صحافياً مشتركاً، في 27 أيلول، الذي يصادف اليوم العالمي للسياحة من كل عام، استعرض آخر المستجدات في قطاع السياحة، الذي عانى آثاراً مدمرة بسبب الجائحة.[26] وفق ما ذكر في البيان، تراجع عدد السياح الوافدين بنسبة 64% خلال النصف الأول من العام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019، كما تراجع عدد ليالي المبيت في الفنادق بنسبة 60% خلال الفترة نفسها. وتشير تقديرات جهاز الإحصاء إلى أن خسائر القطاع قد تصل لنحو 1.15 مليار دولار مع نهاية العام، وتقدر حصة خسائر السياحة الوافدة من مجمل الخسائر بنحو 1.02 مليار دولار مقابل 0.134 مليار دولار للسياحة المحلية (تراجع في الإيرادات بنسبة 68% مقارنة بالعام 2019).

دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

ناشدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المجتمع الدولي، في 4 أيلول، تجنيد 94,6 مليون دولار لمعالجة الأضرار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.[27] تطلب الوكالة هذا التمويل من أجل التخفيف من الآثار الأشد سوءاً للجائحة على أكثر من 5,6 مليون لاجئ من فلسطين مسجلين لديها في الشرق الأوسط ولفترة تنتهي بنهاية كانون الأول 2020، مع إيلاء تركيز خاص على الصحة والمعونة النقدية والتعليم.

14. http://bit.ly/3a5sjqW
15. https://bit.ly/2ZBIRSL
16. https://bit.ly/2YgN2Cx
17. http://www.alquds.com/articles/1598343530437801600/
18. https://bit.ly/2FG6SRy
19. https://bit.ly/3hur2eN
20. https://www.wattan.net/ar/news/318088.html:https://qudsn.net/post/178284/
21. http://pcbs.gov.ps/Downloads/book2529.pdf
22. https://palsawa.com/post/278835/
23. https://www.facebook.com/Dr.Shtayyah
24. https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/09/20/1368611.html
25. https://www.aliqtisadi.ps/article/77506/
26. http://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_27-9-2020-tour-ar.pdf
27. http://bit.ly/2NvCtta

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2015-2020[1]

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2019 [1] الربع الثالث	2019 [1] الربع الرابع	2020 [1] الربع الأول	2020 [1] الربع الثاني	2020 [1] الربع الثالث
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,915.3	5,039.0	4,992.2	5,023.3	5,054.5	5,075.2	5,116.9
الضفة الغربية	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,953.9	3,020.0	2,995.0	3,011.6	3,028.3	3,039.3	3,061.6
قطاع غزة	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,961.4	2,019.0	1,997.2	2,011.7	2,026.2	2,035.9	2,055.3
سوق العمل (حسب التعريف الجديد المعتمد من جهاز الإحصاء للقوى العاملة)[2]										
عدد العاملين (ألف شخص)	928.9	939.6	948.7	956.3	1010.0	1,025.3	1044.3	1009.8	888.7	936.0
نسبة المشاركة (%)	44.0	43.8	44.0	43.5	44.3	44.2	44.4	43.1	38.5	41.0
معدّل البطالة (%)	23.0	23.9	25.7	26.2	25.3	24.6	24.0	25.0	26.5	28.3
- الضفة الغربية	16.6	17.5	18.4	17.3	14.6	13.3	13.7	14.2	14.7	18.5
- قطاع غزة	34.8	35.4	38.3	43.1	45.1	45.1	42.7	45.5	49.1	48.6
الحسابات القومية بالاسعار الثابتة (سنة الاساس 2015) (مليون دولار) [3]										
الناتج المحلي الإجمالي	13,972.4	15,211.0	15,426.9	15,616.2	15,829.0	3,930.1	4,032.4	3,833.7	3,134.9	3,506.2
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	12,348.3	3,342.9	13,420.3	13,570.1	14,126.5	3,526.2	3,544.1	3,453.9	2,821.0	3,042.4
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	3,494.5	3,584.7	3,093.6	3,318.9	3,202.3	811.1	841.5	722.0	761.3	809.3
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	3,505.4	3,873.8	4,166.9	4,260.3	4,177.1	1,048.8	1,051.0	930.1	658.1	780.1
- الصادرات	2,244.3	2,208.3	2,515.6	2,578.7	2,630.5	637.0	707.9	539.5	526.7	652.5
- الواردات (-)	7,645.5	7,796.3	7,901.5	8,256.8	8,376.1	2,116.0	2,054.0	1,845.4	1,501.3	1,782.1
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	3,277.9	3,534.4	3,620.5	3,562.3	3,656.7	918.1	938.4	890.0	706.7	800.9
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	3,277.9	3,489.8	3,463.1	3,417.7	3,378.3	836.0	852.2	804.8	653.8	726.5
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(5,400.9)	(5,664.5)	(5,967.4)	(6,425.7)	(6,500.7)	(1,696.2)	(1,556.5)	(1,478.9)	(1,120.0)	(1,351.0)
ميزان الدخل	1,712.2	1,896.0	2,129.0	2,786.2	2,658.0	770.0	685.1	684.6	424.0	697.0
ميزان التحويلات الجارية	1,749.4	1,626.2	1,708.7	1,499.1	2,009.2	538.9	458.8	445.6	464.0	454.0
ميزان الحساب الجاري	(1,939.1)	(2,142.7)	(2,129.7)	(2,140.4)	(1,833.5)	(387.3)	(412.6)	(348.7)	(232.0)	(200.0)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.88	3.84	3.6	3.59	3.56	3.529	3.492	3.496	3.514	3.419
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.48	5.42	5.08	5.07	5.03	4.977	4.926	4.931	4.943	4.798
معدّل التضخم (%)[4]	1.43	(0.22)	0.21	(0.19)	1.58	0.33	(0.27)	(0.39)	(1.20)	(0.20)
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	2,890.2	3,551.0	3,656.5	3,462.9	4,361.3	1,070.7	1,099.4	973.5	487.7	275.8
النفقات الجارية	3,424.3	3,659.3	3,791.4	3,660.1	4,518.6	858.6	1,362.9	830.9	419.1	731.9
النفقات التطويرية	176.7	216.5	255.3	276.9	246.6	46.6	67.9	21.4	33.0	39.1
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(710.8)	(324.8)	(390.2)	(474.0)	(403.9)	165.5	(331.4)	121.2	35.6	(495.1)
إجمالي المنح والمساعدات	796.8	766.3	720.4	664.8	669.2	177.1	115.8	79.7	196.8	101.8
فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	88.2	442.1	329.6	190.9	265.3	342.6	(215.6)	200.9	232.4	(393.3)
الدين العام الحكومي	2,537.2	2,483.8	2,543.2	2,369.5	2,795.1	2,914.8	2,795.0	2,886.7	3,080.9	3,460.2
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/ مطلوبات المصارف	12,602.3	14,196.4	15,850.2	16,125.0	17,825.5	17,303.5	17,825.5	17,709.5	18,237.1	18,625.0
حقوق الملكية	1,461.7	1,682.4	1,892.7	1,912.0	1,985.2	1,942.4	1,985.2	1,991.6	1,984.7	1,959.1
ودائع الجمهور	9,654.6	10,604.6	11,982.5	12,227.3	13,384.7	13,025.5	13,384.7	13,303.8	13,814.1	14,061.9
التسهيلات الائتمانية	5,824.7	6,871.9	8,026.0	8,432.3	9,039.1	8,947.9	9,039.1	9,249.9	9,652.4	9,894.0

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).
1 بيانات الأرباع للأعوام 2019-2020 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.
2 اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفا منقحا للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعا لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. ونسجل هنا أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد.
3 قام جهاز الإحصاء المركزي بإجراء تنقيح على بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2004-2018. لذا سيوجد اختلاف في أرقام السنوات والأرباع السابقة على ضوء تنقيح البيانات.
4 معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.
* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.
** الأرقام بين الأقواس سالبة